

الدور العربي والإفريقي في تسوية الصراع في دارفور (٢٠٠٣-٢٠١٣)*

نجوى محمد علي البشير

أستاذ مساعد، قسم العلوم السياسية،

كلية الحقوق والعلوم السياسية،

جامعة الملك سعود

(قدم للنشر في ٢٢/٠٧/١٤٣٤هـ؛ وقبل للنشر في ٢٦/١١/١٤٣٤هـ)

ملخص البحث. تناقش هذه الدراسة الدور الإقليمي العربي والإفريقي في تسوية الصراع العسكري الدائر منذ عام ٢٠٠٣م بإقليم دارفور بغرب السودان بين الحكومة السودانية والحركات القبلية المسلحة بالإقليم. وتأتي أهمية تحليل هذا الدور في ظل تدويل الصراع الداخلي في الإقليم وتوجيه اتهامات إلى قيادات سودانية على سدة الحكم مثل تهمة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب.

باستخدام المنهج الوصفي المقارن، تبين الدراسة أنه بالرغم من التنافس والتباين في دور الفاعلين من الحكومات والمنظمات العربية والإفريقية وحرص كل منهما على المحافظة على أمن النظام السوداني على حساب الأمانة الإنسانية بالإقليم، إلا أنه هنالك إمكانية لدور عربي إفريقي فاعل لتسوية الصراع في إقليم دارفور، دور يعتمد على المؤسسة ويعطي فرصة لكل من الجامعة العربية والاتحاد الإفريقي ليكونا أحد الفاعلين في المجتمع الدولي أسوة بالأمم المتحدة لحل الأزمات الإنسانية والسياسية في الوطن العربي والقارة الإفريقية.

* أود أن أشكر كرسي دراسات السلام بكلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الملك سعود على تمويله هذه الدراسة. كما أود أن أؤكد بأن الآراء الواردة في هذا البحث تمثل وجهة نظر الباحثة الشخصية، ولا تمثل بأي حال من الأحوال رأي المجلة، أو الكرسي أو كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة الملك سعود.

مقدمة

الجذور العربية والإفريقية أهمها قبائل الفور، والزغاوة، والرزيقات والبقارة. يشهد الإقليم منذ عام ٢٠٠٣ أنواعاً مختلفة من الصراعات وصل كل منها حد الاحتراب والعنف المسلح. ولقد صرح وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية بالأمم المتحدة جون هولمز بأن عدد القتلى في

إقليم دارفور هو تلك المنطقة التي تقع بغرب السودان ومساحتها تقدر بخمس مساحة السودان وتعادل مساحة دوله مثل فرنسا. يمتد الإقليم من الصحراء الكبرى في شماله إلى السافانا الفقيرة في وسطه والغنية في جنوبه. وتوجد بالإقليم المرتفعات الجبلية أهمها جبل مرة والذي توجد به أكثر الأراضي خصوبة. تحد الإقليم ثلاث دول: من الشمال الغربي ليبيا ومن الغرب تشاد ومن الجنوب الغربي إفريقيا الوسطى. ولتسهيل إدارة الإقليم، تم تقسيمه في عهد حكومة نميري في عام ١٩٧٤ إلى مديرتي شمال وجنوب دارفور ومن ثم في عهد حكومة البشير تم تقسم الإقليم في عام ١٩٩٣ إلى ثلاث ولايات: ولاية شمال دارفور (وعاصمتها الفاشر)، ولاية غرب دارفور (وعاصمتها الجنيينة) وولاية جنوب دارفور (وعاصمتها نيالا). وفي يناير ٢٠١٢ تمت إضافة ولاية شرق دارفور (وعاصمتها الضعين)، ووسط دارفور (وعاصمتها زالنجي) ليصير عدد ولايات إقليم دارفور خمسة ولايات^(١). تقطن الإقليم^(٢) العديد من القبائل ذات

= فقط في أساليب كسب العيش حيث تمتهن القبائل الإفريقية الزراعة كمهنة رئيسية في الغالب، أما القبائل العربية فتمارس الرعي. مثال لذلك ترعى قبائل البقارة في المناطق الجنوبية الأبقار و قبيلة الرزيقات في المناطق الشمالية ترعى الإبل، إلا أن كثيرا من القبائل في دارفور باتت تحترف الحرفتين معاً: الرعي والزراعة. توجد في شمال دارفور أغلبية القبائل العربية ومن أهمها الزيادية وبني فضل والرزيقات ومن فروعها المحاميد والماهرة والعريقات والعطيفات والزبلات ويعرفون برزيقات الشمال، مقابل رزيقات الجنوب الذين هم أكثر اختلاطاً بالقبائل الإفريقية. وتوجد كذلك بالشمال قبائل ذات أصول إفريقية مثل قبيلة الفور - التي أعطت اسمها للإقليم - ويمتحن غالب أبنائها الزراعة. كما توجد قبيلة الزغاوة ذات النشاط التجاري الواسع وامتدادها يدخل في ليبيا وتشاد، وإليها ينتسب الرئيس التشادي الحالي إدريس ديبي وكبار أعضاء حكومته، فضلا عن قبائل مثل البرتي والميدوب. أما غرب دارفور فتستوطنه قبائل إفريقية من أبرزها المساليت وهم يسكنون مدينة الجنيينة عاصمة المنطقة. وهناك قبائل التاما والزغاوة وبعض القبائل العربية مثل بني حسين. وفي جنوب دارفور قبائل عربية مثل الرزيقات الجنوبيون والمهانية والتعايشة، وقبائل البرقد والمعاليا والبني هلبة والغلاتة والقمر بالإضافة إلى قبائل إفريقية أخرى (محمد، سليمان محمد، ٢٠٠٠)، ولمزيد من المعلومات عن التوزيع السكاني بالإقليم يمكن الرجوع إلى عبد الكريم، عبد الجبار أم، ٢٠٠٦.

(١) جريدة الصحافة الإلكترونية، ١٩ يناير ٢٠١٢.

<http://www.alsahafas.net/details.php?articleid=40145#40145>

(٢) ينقسم سكان منطقة دارفور إلى مجموعتين عرقيتين ذات أصول إفريقية وأخرى ذات أصول عربية إلا أنه لا يوجد هناك تمايز شديد الوضوح بين هاتين المجموعتين العرقيتين وذلك بفضل التمازج والانصهار الذي حدث منذ مئات السنين كما إن الإسلام واللغة العربية يعتبران من العوامل المشتركة بين كل المجموعات التي تقطن منطقة دارفور. والتميز بينهما ينحصر =

الأسباب الظرفية إلا أن هذا العامل يعتبره الباحث من العوامل الجوهرية التي أسهمت في تأجيج الصراع في الإقليم وذلك للأسباب الآتية: أولاً نقل الصراع بين قبائل إقليم دارفور من صراع حول الموارد إلى صراع ضد الدولة. ثانياً عمل على تصعيد مشكلة دارفور من شأن سوداني محلي إلى شأن دولي وصل إلى حد إحالة مجلس الأمن الصراع في دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية وتوجيه اتهامات الإبادة الجماعية وارتكاب جرائم حرب إلى قيادات الحكومة السودانية.

كذلك، باستخدام المنهج المقارن، سنتناول الدراسة فاعلية الدور العربي-الإفريقي متمثلاً في المؤسسات والمنظمات الحكومية كوسيط في تسوية الصراع^(٤) الدائر في إقليم دارفور. حيث سيتم التركيز على الدور الإفريقي متمثلاً في الاتحاد الإفريقي والحكومة التشادية. وستطرح عدة تساؤلات من ضمنها: ما دوافع وأبعاد الدور الإفريقي في تسوية الصراع في إقليم دارفور؟ وما أهمية وفعالية دور الحكومة التشادية والاتحاد الإفريقي في تسوية الصراع؟ أما فيما يختص بالدور العربي في تسوية الصراع في

(٤) استخدمت الدراسة مصطلح تسوية الصراع بدلا من حل الصراع حيث إن التسوية تهدف إلى التوصل إلى اتفاق من خلال المفاوضات دون معالجة الجذور العميقة للصراع. في حين حل الصراع يرتبط بالحاجات الأساسية التي لا يمكن التفاوض بشأنها بل لا بد من حلها معا ببعدها السياسي، الاقتصادي والاجتماعي. وحل الصراع يتسم بالديمومة ويستغرق وقتاً أطول. (شافعي، بدر، ٢٠٠٩، ص ٢٣).

إقليم دارفور قد بلغ ٣٠٠ ألف شخص - وهذا الرقم يضم الوفيات بسبب الأمراض وسوء التغذية- بالإضافة إلى أكثر من ٢.٧ مليون نازح.^(٣) ويعزي البعض (محمد، آدم، ٢٠٠٣) أسباب الصراع إلى عوامل جذرية وأخرى ظرفية. حيث تم تصنيف العوامل الجذرية إلى (أ) صراع حول الموارد، (ب) صراع التنافس ذو الأبعاد السياسية، (ج) صراع العداوة الثأرية. أما العوامل الظرفية فتتعلق بالآتي: التغييرات البيئية المناخية، انتشار السلاح بين القبائل، السياسات المركزية وتسييس القبائل والأعراف والتأثير السالب للحروب في دول الجوار.

ستتطرق هذه الدراسة باستخدام المنهج التحليلي الوصفي، إلى سياسات المركز التي آدت لتسييس القبائل، ورغم تصنيف بعض الباحثين (محمد، آدم: المرجع نفسه) لهذا العامل بأنه من

(٣) مركز أنباء الأمم المتحدة:

<http://www.un.org/arabic/news/story.asp?NewsID=9095>

لا توجد معلومات صحيحة حول أعداد الوفيات الناتجة عن العنف والصراع في إقليم دارفور. حيث هنالك اختلاف في الأرقام التي رصدتها منظمة الصحة العالمية وتقديرات فريق الأبحاث المكون من مسئولين من الخارجية الأمريكية والوكالة الأمريكية للتنمية ومنظمات أمريكية أخرى. إلا أن الخبراء منحوا ثقة لتقديرات مركز بحوث الأوبئة الناتجة عن الكوارث التابع لمنظمة الصحة العالمية ببلجيكا حيث قدر عدد الوفيات الناتجة عن الصراع منذ ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٥ حوالي ٣٥ ألف. لمزيد عن المعلومات حول الجدل الدائر حول أعداد الوفيات يمكن الرجوع إلى ممداني، محمود "دارفور منقذون وناجون: السياسة والحرب على الإرهاب"، ٢٠١٠، ص ٤٠-٥٨.

نزوح قبائل الأباله (القبائل التي ترعى الإبل) إلى مناطق جبل مرة، حيث توفر أراضي جبل مرة المياه والمراعي طوال السنة، إلا أنها حواكير (أراضي مملوكة تاريخياً) لقبيلة الفور. وتعتبر الكوارث الطبيعية من جفاف وتصحر من ضمن الأسباب الرئيسية التي ساهمت في تصاعد الصراع في دارفور وكانت أكثر القبائل تضرراً تلك التي تقطن شمال الإقليم وغربه وشرقه مثل قبائل الزغاوة، البرتي، الميدوب والقمر والرزيقات الشمالية والزيادة (حقار، ٢٠٠٣).

كذلك نزحت بطون من رزيقات الشمال وهي قبائل عربية (ماهرية، محاميد، عريقات، عطيفات) إلى مناطق حول جبل مرة، حيث نازعوا أهلها من قبيلة المساليت في الأراضي والموارد. كما أن قبائل الزغاوة التي تمتهن الزراعة اضطرها الجفاف للنزوح جنوباً إلى أراضٍ يسكنها رزيقات الجنوب. وهناك وقعت نزاعات وحروب بلغت حد الاقتتال في عام ١٩٩٦م. إن صراع الموارد هو المسئول عن ٨٠٪ من حالات الصراع في الإقليم ولم يستثنى القبائل العربية حيث احتدم الصراع بينهما مثل قبيلة الماهرية (مربي الجمال من شمال دارفور) وقبيلة بني هلبه المستقرين في جنوب دارفور (محمد، آدم الزين، ٢٠٠٣)

بدا الصراع في دارفور يأخذ منحى الانتماءات الإثنية القبلية في ظل الأنظمة السلطوية (عهد حكومة مايو ١٩٦٩-١٩٨٣م، وحكومة الإنقاذ ١٩٨٩م-٢٠١٣). حيث لم يكن للراغبين في تبوأ المناصب

الإقليم، سيتم التركيز على دور الجامعة العربية والحكومات العربية (ليبيا، مصر وقطر). وستطرح عدة تساؤلات في هذا الصدد من ضمنها: ما حقيقة غياب الدور العربي في قضايا السودان؟ هل نجحت كل من اتفاقية أبوجا واتفاقية الدوحة في احتواء ملف دارفور في الإطار الإقليمي بعيداً عن تدخل القوى الغربية ومنع تدويل مشكلة إقليم دارفور؟ أي من الأدوار كان أكثر فعالية: الدور العربي أم الإفريقي ولماذا؟

تعتمد الدراسة على عدة مؤشرات لقياس الدور العربي والإفريقي من ضمنها الآتي: التفاعل الإيجابي والتحرك النشط لتسوية الصراع عن طريق المفاوضات، إدراك البعد الإنساني والسياسي للصراع، ونوعية وديمومة جهود تسوية الصراع.

الصراع في إقليم دارفور^(٥) خلفية تاريخية

لقد تسبب الجفاف الذي ضرب المناطق الشمالية في الثمانينات من هذا القرن في دارفور في نزوح كثير من القبائل الشمالية جنوباً، وكان أهم نزوح في هذا المجال،

(٥) لمزيد من المعلومات عن خلفية الصراع في دارفور يمكن الرجوع إلى المراجع الآتية: التجاني مصطفى محمد صالح، "الصراع القبلي في دارفور: أسبابه وتداعياته"، على حقار "البعد السياسي للصراع في دارفور"، وموقع المقاتل "مشكلة دارفور وتداعياتها المحلية والإقليمية" كتاب صادر عن الموقع.

<http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/Darfur/index.htm>

ممداني المرجع السابق، صفحة ١٩١-٢١٤، و صفحة ٢٨١-٣١٦.

مساراً آخراً من صراع على الأرض^(٦) إلى صراع تدفعه إيديولوجيتان متعصبتان: إحداهما تدعو إلى سيادة عربية والأخرى إلى وطنية فوراوية. ولقد شملت تلك التطورات الآتي:

أولاً: ائتلاف العديد من القبائل العربية في كيان اتخذ سمة "عربية"، وعلى الجانب الآخر ائتلفت مجموعة الفور التي تعيش في مناطق متفرقة في كيان اثني واحد.

ثانياً: تصاعد مستوى الوحشية التي أطلقتها المليشيات في الصراع مما يؤكد أن المجتمع المدني في

القيادية سوى الانضمام للحزب الحاكم أو اللجوء للقبيلة لنيل أصوات الناخبين. وقد ساهم تقسيم الإقليم إلى ثلاثة ولايات في إذكاء هذا الانتماء والتحزب، وذلك عندما استغل طالبو المواقع القيادية من المجموعة العربية (قبائل البقارة) هذا التقسيم واستحثوا الاستقطاب العربي بتسمية سكان ولاية جنوب دارفور إلى عرب وزرقة، وذلك رغم التصاهر بين تلك المجموعات. وقد أوضحت بعض الدراسات (أيوب، ١٩٩٢ ورياح ١٩٩٨) أن هنالك نحو ٣٠ قبيلة من أصول عربية اشتركت في الحرب ضد المساليت والفور.

(٦) ادعت القبائل العربية في إقليم دارفور بأنها ضحية اندفاع قبيلة الفور التي عملت على إخراجهم من الأرض باعتبارهم مستوطنين وقد عبر عن ذلك الموقف معلم مدرسة ابتدائية من الإقليم قائلاً: "تعايشت قبيلتنا العربية والفور بسلام معاً طوال تاريخ دارفور المعروف. لكن الوضع لم يعد مستقراً في نهاية السبعينيات، عندما رفع الفور شعاراً يدعي أن دارفور للفور. وتزامن ذلك مع تولي فرد من الفور رئاسة أول حكومة إقليمية في دارفور، فلم يرفع إصبعاً لتهدئة هذا الاتجاه الخطير، وتفاقم الوضع عندما اعتمد بعض المثقفين الفور في جبهة نهضة دارفور والاتحاد المستقل شعار "دارفور للفور". فوصفوا العرب بأنهم غرباء يجب طردهم من منطقة دارفور. ولإكساب هذا الشعار مضموناً مهماً، دربت قوات "مليشيا" الفور بإشراف حاكم دارفور الفوري في فترة مايو ١٩٨٦-سبتمبر ١٩٨٦. قواتنا هي دفاع مشروع عن النفس، وسنواصل الدفاع عن حقنا في الحصول على الماء والمرعى. لكن دعونا لا نشك في من بدأ هذه الحرب: إنهم الفور الذين أرادوا طرد كل العرب من هذه الأرض في سعيهم إلى توسيع ما يدعى "الحزام الزنجي".

(Harir,1994)

أما في شمال دارفور، بالنسبة للمجموعة العربية (قبائل الرزيقات)، فإن الوضع يختلف عنه في جنوب دارفور لعدة اعتبارات: أولاً: تعتبر منطقة جنوب دارفور ديار للمجموعة العربية (قبيلة البقارة) وهم لا يستضعفون القبائل الأخرى. ثانياً: منطقة البقارة غنية بالموارد الطبيعية ولم تتأثر بالجفاف الذي ضرب شمال دارفور. ثالثاً: لا يوجد اختلاف واضح بين سحنة المجموعات ذات الأصول العربية والمجموعات الأخرى على عكس القبائل العربية في شمال دارفور (الأباله) التي لم تختلط بالقبائل الإفريقية في المنطقة. (محمد، آدم، المصدر السابق).

وعلى أرض الواقع الدارفوري، هنالك عدة تطورات ساعدت على أن يأخذ الصراع في دارفور

(الأباله) مع مليشيات الجنجويد^(٨) إجلاء مجموعة الفور^(٩) باستخدام القوة المسلحة وجرف قراهم وإتلاف مزارعهم. وعلى صعيد آخر، كانت مجموعة الفور تري بأن المركز (حكومة البشير) انحازت إلى المجموعة العربية في الإقليم، وبدورهم كونوا مليشيات للدفاع عن أموالهم وأراضيهم الزراعية. ومن هذه المليشيات ظهرت الحركات المسلحة وأهمها حركة تحرير

الحرب يصير أشد وحشية من الصراع بين الدول. حيث انتهك العرب مزارع الفور، وأحرقوا غلالهم واقتلعوا بساتينهم. وفي المقابل أحرق الفور المراعي وحرموا الرعاة من الوصول إلى مصادر المياه.

ثالثاً: توسع الصراع ليضم أطراف وطنية وإقليمية ودولية عندما بحث كل جانب عن حلفاء له في المركز (الحكومة). وعلى الصعيد الإقليمي تطلع العرب إلى ليبيا، والفور إلى كل من تشاد والولايات المتحدة للحصول على السلاح (ممداني، ٢٠١٠).

بدأ الصراع في دارفور يكتسب ما يمكن أن يطلق عليه "الطابع الإثني"^(٧) حين قررت المجموعة العربية

(٨) كثر الحديث عن هذا التنظيم في وسائل الإعلام وعلى السنة المهتمين بالشأن السوداني. ليس هنالك تفسيراً متفقاً عليه لكلمة الجنجويد فالبعض يجعلها لفظاً منحوتاً من العبارة "جن على جواد" والبعض يقول بأنها نحتت من ثلاث كلمات تبدأ كلها بحرف الجيم وهي: جن وجواد وجيم ثلاثة (G3) السلاح المعروف. في حين يربطها البعض بصعلوك من عرب دارفور يدعى حامد جنجويت مارس الحراية مع عصابته ضد القرى الإفريقية في الثمانينيات من القرن الماضي فأدخل الرعب في قلوب السكان. ومهما تعددت تفاسير اللفظ فإن له معنى مشتركاً بينها جميعاً وهو أنها جماعة مسلحة بدارفور يحملها أكثر من طرف مسؤولية الإخلال بالأمن في الإقليم. لمزيد من المعلومات عن مليشيا الجنجويد يمكن الرجوع إلى (ممداني، المرجع السابق)، (فلنت، ٢٠٠٩) وإلى الموقع:

<http://www.slm-sudan.com/details.php?rsnType=1&id=44>

(٩) الفور القبيلة الرئيسية من سكان الإقليم ويسمى إقليم دارفور نسبة لقبيلة الفور. وكان يطلق على قبائلهم (التورا) وهي تعني العمالقة، حيث أقاموا بجبل مرة ولم يختلطوا بغيرهم من القبائل إلا بعد دخول الإسلام، حيث اختلطوا بالتنجور وحدثت بينهم مصاهرات. ولقد كان السلطان سليمان سلونق، أول سلطان يقوم بتأسيس دولة دارفور الإسلامية عام ١٤٤٥م. (محمد، سليمان، المرجع السابق)

(٧) في استخدامي لمصطلح "الطابع الإثني" في هذه الدراسة لا أتفق مع ما يتردد في الإعلام الغربي الذي درج على تسمية الصراع في دارفور بأنه صراع بين "العرب" و"الأفارقة" وأنه تطهير عرقي يركبه العرب ضد الأفارقة في إقليم دارفور. ويقصد هنا بالطابع الإثني التكتلات الإثنية للنزاع بين مجموعة اتخذت مسمى "عربية" والأخرى "إفريقية". وأتفق مع ما ورد في تقرير اللجنة الدولية للأمم المتحدة في أن التطورات السياسية هي التي تدفع التمييز المتنامي بين "العرب" و"الأفارقة"، حيث أصبحت "العروبة" و"الإفريقية" هويتين سياسيتين بدلاً من هويتين عرقيتين: "القبائل" التي تدعم المتمردون في دارفور تعرف على نحو متزايد بأنها "إفريقية" فيما تعرف تلك التي تدعم الحكومة بأنها "عربية"، ولعل الجيمير من الأمثلة الجيدة لإيضاح ذلك، فهي قبيلة إفريقية موالية للحكومة وتعتبرها القبائل الإفريقية المعارضة بأنها "استعربت". انظر:

(United Nation Report of International Commission of Inquiry On Darfur for the United Nation General Secretary-Pursuant to Security Council Resolution 1564 of 18 Sept. 2004, Geneva, 25 Jan. 2005) p.131

أصبحت مليشيا الجنجويد عنصرا بارزا في خريطة دارفور العسكرية والاجتماعية وتتهمها الحركات العسكرية بالإقليم (حركة تحرير السودان وحركة العدالة والمساواة) بأنها الذراع العسكري لحكومة السودان في دارفور، وهو أمر تنفيه الخرطوم إذ ترى فيهم جماعة مسلحة غير خاضعة لأي جهة.

تعود "إستراتيجية المليشيا" إلى ما قبل حكم الإنقاذ، فقد وظفت حكومة المشير سوار الذهب ما يعرف بمليشيات المراحلين لأول مرة بشكل منهجي بهدف تدمير المجتمعات التي يشته في دعمها للجيش الشعبي لتحرير السودان (Sudanese Liberation Army, SPLA)، مقابل السماح لها بالحفاظ بما تغنمه من قطعان الماشية والممتلكات المنزلية، بل وحتى النساء والأطفال، وقد اتسمت صبغة مكافحة التمرد هذه بالقتل العرقي المستهدف والإفلات من الكامل من المسئولية. (موسي، إسماعيل، ٢٠١٠)

وقد واصلت حكومة الصادق المهدي سياسة المشير سوار الذهب في دعم مليشيات المراحلين لمكافحة

السودان^(١٠) وحركة العدل والمساواة^(١١) التي وجهت سلاحها ضد حكومة البشير.

(١٠) تتكون حركة تحرير السودان من مقاتلين ينتمون أساسا إلى قبائل الزغاوة والمساليت والفور، وعرفت في البد باسم "جبهة تحرير دارفور" وكانت عضويتها مقصورة علي بعض أبناء قبيلة الفور ولقد اصبح للحركة حضور عسكري بعد انتزاعها لبلدة قولو غرب دارفور في فبراير ٢٠٠٣. تزعم المحامي عبد الواحد وهو من قبيلة الفور وشغل مني اركوى مناوي وهو من قبيلة الزغاوة منصب الأمين العام للحركة. قاد المحامي عبد الواحد محمد نور - وهو من قبيلة الفور وكان عضوا في الحزب الشيوعي السوداني - حركة تحرير السودان منذ إنشائها ونشطت مليشياته المسلحة في جبل مرة ثم التحق بجنوب السودان ووصل كينيا ثم إريتريا. ويشغل مني أركو - وهو من قبيلة الزغاوة - منصب الأمين العام للحركة واشتهر كقائد ميداني له علاقات وثيقة بالنظام الإريتري.

<http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/d31b66a5-6408-4e34-b1df-5c61a560251b>

بعد خلافات بين قائد الحركة والأمين العام انقسمت الحركة تحت مسمى "حركة تحرير السودان جناح عبد الواحد" و"حركة تحرير السودان جناح مني أركو مناوي"، ولقد وقع الجناح الأخير علي اتفاقية أبوجا مع الحكومة في ٢٠٠٦، حيث شغل مني أركو منصب مستشار الرئيس البشير إلا أنه بعد خلافات مع الحكومة عاد لحمل السلاح ضد حكومة البشير.

(١١) حركة العدل والمساواة هي إحدى الحركات العسكرية في دارفور وهي حركة ثورية منشقة عن حركة تحرير السودان في ٢٠٠١، ويقودها الراحل خليل إبراهيم الوزير السابق للأمن في حكومة عمر البشير. الحركة ذات أغلبية تنتمي لقبيلة الزغاوة. استطاعت الحركة أن تصل بقضية دارفور إلى مجلس الأمن الدولي، بالرغم من الانشقاقات التي حدثت داخل الحركة إلا إنها لا زالت نشطة في الميدانين العسكري والسياسي. اعترف =

= الراحل خليل إبراهيم بأنه - قبل تأسيس الحركة - أصدر ما يعرف بالكتاب الأسود في عام ١٩٩٩ وهو أول كتاب يتناول الاختلال في موازين تقسيم السلطة والثروة في السودان، ويوضح الكتاب أن مجموعة سكانية صغيرة من شمال السودان تسيطر على البلاد وأن أغلب المناطق مهمشة وعلى رأسها إقليم دارفور. (المرجع الجزيرة نت):

<http://www.aljazeera.net/news/pages/23523354-a92f-46be-8bbd-25be71c322ad-١٢٧k٠٧-١٠-٢٠٠٧->

بدأ الصراع العسكري ضد المركز (حكومة البشير) في أبريل ٢٠٠٣ عندما هاجمت حركة تحرير السودان مطار مدينة الفاشر كبرى مدن إقليم دارفور ليشكل ذلك بعداً آخرًا للصراع في دارفور؛ حيث تم تدمير العديد من الطائرات وقتل ٧١ من الجيش السوداني وأسر قائد القوات الجوية بالمنطقة الغربية (اللواء إبراهيم بشرى) و٢٢ فرداً من الجيش السوداني.^(١٢) ثم تصاعد الصراع بين الحكومة والحركات الدارفورية المسلحة، حين شنت حركة العدل والمساواة -أقوى الحركات الدارفورية عسكرياً- هجوماً عسكرياً على العاصمة القومية أمدرمان في مايو ٢٠٠٨ ونجحت في التسلل إلى أمدرمان متحركة من الحدود السودانية مع تشاد دون أعاقه من الجيش السوداني.

يرجع تصعيد مشكلة دارفور من صراع محلي قبلي حول الموارد إلى صراع اثني مسلح ضد المركز إلى عجز الحكومة السودانية عن ادراك الأسباب الحقيقية للصراع والذي ينصب حول الموارد وأن طاقة الأرض الاستيعابية في الإقليم لم تعد تغطي احتياجات الرعاة والمزارعين، بالإضافة لوجود وافدين من دول الجوار والذين أصبحوا جزءاً من هذا الصراع. كذلك أسهم غياب الحكومة في إدارة وتسوية تلك المشكلة في أن تختار تلك المجموعات بأن تأخذ القانون بيدها وفرضوا

الجيش الشعبي دون أن تمتع هجمات الميليشيات على قرى الفور. استحدثت حكومة البشير ما يعرف بمليشيات الدفاع الشعبي والفرسان، فكانت قوة مشتركة من الجيش والفرسان لأول مرة في عام ١٩٩١م بهدف التصدي لتوغل قوة من الجيش الشعبي بقيادة المهندس داؤود يحيى بولاد، حيث أحرقت تلك القوة المشتركة قرى يقطنها الفور بكاملها لمجرد الاشتباه في كونها قدمت دعماً للغزاة. وقد ساعدت معلومات استخباراتية قيمة قدمها بعض قيادات الفور في القبض على المهندس بولاد وقتله قبل أن يصل إلى جبل مرة، مما ساعد ذلك على إخماد الثورة في مهدها. وفيما بعد تواصلت أعمال ما يسمى النهب المسلح والاعتداء على المزارعين والقرى والطرق والأسواق في مناطق الفور دون رادع. وفي عام ١٩٩٩، قامت حكومة البشير بتسليح الميليشيا العرقية في ولاية غرب دارفور لدعم قراراتها بإنشاء إمارات في (دار مساليت) بهدف تغيير ميزان القوى لصالح القبائل العربية في حاكورة المساليت. وبعد هجمات وحشية متكررة أسفرت عن قتل المئات وحرق عشرات القرى وعمليات سلب واسعة، أرسل الرئيس البشير ممثله الشخصي اللواء (الدابي) لاستعادة الهدوء، فكان سلاحه إنشاء مليشيا مكونه من شيوخ القبائل العربية المعينين حديثاً في حاكورة المساليت، حيث تواصلت عمليات حرق القرى وتدمير المزارع، القتل، السلب وارتكاب الفظائع دون رادع. (موسى، إسماعيل، المرجع نفسه)

(١٢) موقع التحالف العربي من أجل دارفور:

http://acdarfur.net/?page_id=15

الإبادة الجماعية والتطهير العرقي" وكان له تأثير فعال في توجيه الرأي العام وصانعي السياسات في الولايات المتحدة الأمريكية للتحرك ودعم الحركات الدارفورية. وهكذا أصبحت مشكلة دارفور ليس مشكلة سودانية بحتة، بل شأناً دولياً له قوة وصدي في الإعلام الأمريكي والغربي. ولقد أقر العاملون في المجال الإنساني بأن ضغط الناشطين في المنظمات غير الحكومية أبقى على دارفور في جداول أعمال الحكومات والمؤسسات الغربية.

ونتيجة للسياسات الخاطئة التي اتبعتها القيادة السودانية في معالجة مشكلة دارفور أصدرت المنظمات الدولية العديد من القرارات ضد النظام السوداني حيث^(١٤):

= الائتلاف ليضم ١٩٠ منظمة إنسانية لحقوق الإنسان مهمتها رفع الوعي وحشد لوبي واسع ضد الجرائم في دارفور وتمارس الضغط السياسي على القادة السياسيين لإنهاء ما تدعي بالإبادة الجماعية في القرن الحادي والعشرين. لمزيد من المعلومات عن حركة "أنقذوا دارفور" يمكن الرجوع إلى:
http://issuu.com/savedarfurcoalition/docs/2008_sdc_annual_report
ولمزيد من المعلومات عن دور حركة أنقذوا دارفور في التأثير على الرأي العام العالمي وصناعي القرار في أمريكا انظر ممداني، المرجع السابق، صفحات ٦٩-٧٩.

(١٤) تم تجميع القرارات من عدة مصادر (صحيفة الشرق الأوسط عدد ١١٠٥٣ ٣ مارس ٢٠٠٩، المهدي: ١٩٣ بدون تاريخ، وأرشيف مركز أنباء الأمم المتحدة:
http://www.un.org/arabic/news/archives

خيارتهم باستخدام العنف وصار شعار رجال القبائل "بندقيتي هي حكومتي".

ولقد اقتصر تدخل الحكومات السودانية المتعاقبة في إدارة تلك الصراعات على عقد مؤتمرات صلح اثني-قبلي في الفترة (١٩٢٤-٢٠٠٣). ولقد ركزت توصيات تلك المؤتمرات على معالجة الأسباب العرضية للمشكلة بدلاً من التركيز على مشكلة الموارد وتنمية الإقليم واختزلت أسباب الصراع في: (١) المعادة الثأرية، (٢) ضعف هبة الدولة، (٣) غياب الإدارة الأهلية، (٤) قيام طرف بالاستفزاز والاعتداء على الآخر ومنعه احتياجاته. (محمد، آدم، ٢٠٠٣)

هنالك عوامل أخرى أدت إلى التصعيد العسكري للنزاع في دارفور من ضمنها: محادثات الحكومة السودانية مع الجيش الشعبي لتحرير السودان ونجاح الأخير بتوقيع اتفاق السلام الشامل عام ٢٠٠٥ (Comprehensive Peace Agreement, CPA)، وبذلك اثبتت الجماعات المسلحة أنها الأقدر على الدخول في مباحثات مع الحكومة وأن استخدام السلاح هو تذكرة الدخول إلى المفاوضات مع الحكومة. كذلك تصاعد نشاط منظمات غير حكومية إقليمية - محلية وعالمية مثل تحالف "أنقذوا دارفور"^(١٣) والذي أطلق مزاعم

(١٣) تحالف "أنقذوا دارفور" يعود إلى قمة طوارئ دارفور في نيويورك التي أنشئت في يوليو ٢٠٠٤م، والتي بدأت كاجتماع نظمه متحف الهولوكوست الأمريكي في جامعة سيتي في نيويورك بالتعاون مع المنظمة العالمية اليهودية-الأمريكية. نما =

المقاومة، وتعدد وتضارب مواقف الوسطاء الإقليميين، ومصالح الوسطاء الدوليين^(١٥)، فإن أزمة دارفور أصبحت "أزمة السودان في دارفور".

التنظيمات الإقليمية وتسوية الصراع

أدارة وتسوية الصراع تتم عادة عن طريق طرف ثالث والتي من بينها التوفيق، التحقيق والمساعي الحميدة. وتعتبر الوساطة من أهم تلك الوسائل لإدارة وتسوية الصراع. ويشير مفهوم الوساطة إلى قيام جهة دولية معينة بمحاولة التقريب بين طرفي النزاع ودعوتهم إلى طاولة المفاوضات وطرح مقترحات توفيقية محايدة مقبولة من الطرفين. هنالك نوعين من الوساطة: (أ) وساطة فردية ويقصد بها قيام دولة ممثلة-غالبا- في حاكمها بالتوسط بين أطراف النزاع وتقديم مقترحات للوصول إلى تسوية الصراع مثال لذلك الاتفاق على مسألة الصحراء الغربية بين المغرب والجزائر جاءت تتويجا لوساطة الملك فهد بن عبد العزيز والقمة الثلاثية التي عقدت في ١٩٨٧. (ب) وساطة جماعية مؤسسية وتقوم بها منظمة إقليمية أو دولية وفقا لما ينص بها ميثاقها (مهدي: ٢٠١٣).

١ - صدر تسعة وعشرون قرار من مجلس الأمن ضد الحكومة السودانية خلال خمس سنوات (٢٠٠٤ - ٢٠٠٩)، وهو سجل غير مسبوق في تاريخ السودان أو غيره من الدول.

٢ - وضع إقليم دارفور تحت إشراف قوات إفريقية بموجب القرار ١٥٩٠ في يونيو ٢٠٠٤ ثم تقرر تحويل المهمة لما يسمى بالقوة الهجين (المشتركة) المكونة من الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة في ٣١ يوليو ٢٠٠٧ بموجب القرار ١٧٦٩. وصدر القرار ١٥٩١ في مارس ٢٠٠٥ لمعاقبة الأطراف المعتدية في دارفور وشملت العقوبات اثنين من قادة الحركات المسلحة والرئيس السابق للقوات السودانية بالإضافة إلى أحد زعماء مليشيا الجنجويد.

٣ - أصدر القرار ١٥٩٣ في مارس ٢٠٠٥ والذي أحال تجاوزات دارفور للمحكمة الجنائية الدولية، وأصدرت المحكمة مذكرة اعتقال بتهمة ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية بحق وزير الدولة للشؤون الداخلية السابق أحمد هارون والقائد الميداني للجنجويد علي كوشيب.

٤ - صدرت مذكرة اعتقال الرئيس البشير من المحكمة الجنائية في ٤ مارس ٢٠٠٩.

منذ اندلاع الأزمة في دارفور واتخاذها صورة الصراع المسلح في ٢٠٠٣، ازدادت الأزمة تصعيداً وتعقيداً عاماً بعد عام. ونتيجة للتشخيص الخاطئ للأزمة وتصلب موقف الحزب الحاكم، وتفرق كلمة

(١٥) لمعرفة المزيد عن تصلب الحكومة وتضارب موقف الوسطاء الإقليميين والدوليين انظر المراجع (بيرامبو، ٢٠١٠؛ وويسشيلر، ٢٠١٠؛ وفلنت، ٢٠١٠).

(الخبرة والبيروقراطية المركزية)، والموارد الفكرية (الشرعية والحيادية). ورغم أن المنظمات الإقليمية في كثير من الأحيان تملك القليل من الموارد المادية أو الفكرية مقارنة مع المنظمات الدولية، لكن لديها ميزة امتلاك المعلومات مما يساعدها على تقييم النزاعات المحتملة وتوجيه الموارد التنظيمية المحدودة وبالتالي لعب دور أكثر فعالية في تسوية الصراع. كما أن نجاح المنظمات في تسوية الصراع يتطلب منها أن تحصل على المعلومات من مصادر مختلفة (الحكومات، المنظمات غير الحكومية والمؤسسات البحثية) لتقديم توصيات حيادية وأكثر فعالية. كذلك يمكن للمنظمات التأكد من امتثال طرفي النزاع للاتفاقات عن طريق المراقبة المستمرة (monitoring) وتقديم المشورة إلى الأطراف في النزاع (المرجع نفسه).

بالإضافة للعوامل السابقة أوضح مايرز ١٩٦٤ (نقلا من المرجع نفسه) بأن عدم وجود سلطة مركزية هو السبب الرئيسي في محدودية دور المنظمات الإقليمية في تسوية الصراعات. حيث عدم وجود سلطة مركزية وعدم استقلالية منظمة الوحدة الإفريقية جعلها تعتمد على امتثال الدول الأعضاء طوعية للاتفاقات. ولذلك كانت منظمة الوحدة الإفريقية فعالة فقط عندما كان أطراف الصراع من الدول الأعضاء وحينما لم تهدد الأحكام الصادرة من المنظمة وضع قيادات الدول المتنازعة.

وتشير بعض الدراسات السابقة بأن المنظمات الإقليمية تساعد على تقليل الصراع من خلال عزل وتقسيم الصراعات المحلية قبل أن تصبح من القضايا الدولية المستعصية. إلا أن تلك المنظمات الإقليمية تفتقر الحيادية اللازمة للوساطة وتسوية النزاعات التي تمتلكها المنظمات الدولية وذلك لعدم صلة الأخيرة بطرفي النزاع. بينما أكدت دراسات أخرى بأن المنظمات الإقليمية قد تكون أكثر فعالية في لعب دور الوسيط وذلك لأن الدول الأعضاء فيها لديهم مصالح مشتركة تجعلهم أكثر تفاعلاً وحرصاً على تسوية الصراعات الداخلية وبين الدول الأعضاء. كما إن الوسطاء الإقليميين هم أقرب إلى المتنازعين وبالتالي هم أكثر استعداداً لبناء وساطة قائمة على الثقة تؤدي في نهاية المطاف إلى توقيع اتفاقات أكثر إلزاماً. ولكن العديد من الدراسات أوضحت بأنه وبالرغم من نجاح بعض المنظمات الإقليمية في تسوية بعض النزاعات مثل رابطة أمم جنوب شرق آسيا (ASEAN)، إلا أن الواقع يشير بأن معظم المنظمات الإقليمية لا تملك إلا نجاحاً محدوداً في حل أو تسوية الصراعات (Hanesen et. al, 2008).

فعالية المنظمات الإقليمية كوساطة لتسوية الصراع تعتمد على عدة عوامل منها استقلالية المنظمة عن الدول الأعضاء فيها، وجود الموارد الكافية لتحقيق أهدافهم، وأن يتضمن ميثاقها التنظيمي وسائل تسوية واضحة وملزمة. وتشمل الموارد الكافية الآتي: المادية (المال، وقوات حفظ السلام)، الموارد المعلوماتية

ولقد لعبت الحكومة التشادية دور الوسيط في مفاوضات أباشي الأولى والثانية (٢٠٠٣). انتهت تلك المفاوضات بمطالبة الأطراف المتحاربة (الحكومة السودانية وحركة التحرير السودان وحركة العدل والمساواة) بوقف إطلاق النار.

عقب انهيار مفاوضات أباشي نتيجةً لمطالب وفد حركة تحرير السودان التعجيزية- من ضمنها المطالبة بحكم ذاتي في إطار دولة فيدرالية، وتخصيص

= مايو ٢٠٠٨ والذي قطعت على إثره الخرطوم وإنجمينا علاقاتهما الدبلوماسية التي استؤنفت لاحقاً في نوفمبر ٢٠٠٨م. وكانت أول ثمار خطوات التقارب هي توقيع السودان وتشاد في منتصف يناير ٢٠١٠م في إنجمينا اتفاقاً لتطبيع علاقاتهما، مرفقاً بـ"بروتوكول" لإحلال الأمن على الحدود، حيث اتفقا على تشكيل قوة مشتركة لمراقبة الحدود بينهما تتألف من ثلاثة آلاف عنصر بحيث يقدم كل بلد ١٥٠٠ جندي ووقف أي دعم لحركات التمرد في كل منهما، ووضعاً أيضاً جدولاً زمنياً لتشكيل قوة مشتركة الاتفاق كان له أهمية قصوى لأنه يحرم الحركات العسكرية في دارفور من أحد أهم جهات الدعم الخارجي المصدر:

<http://arabic.cnn.com/2010/middle-east/2/9/debbi-Sudan-visit/index.html>

ورغم أن البعض شكك في صمود الاتفاق السابق طويلاً بالنظر إلى انهيار اتفاقيات مماثلة في السابق على إثر ضغوط أمريكية وفرنسية وإسرائيلية على تشاد، إلا أن اقترب متمردو تشاد من القصر الرئاسي أكد الحكومة الرئيس إدريس ديبي أن الغرب لن يفيدوا كثيراً في حال نجاح الانقلاب العسكري المدعوم من الخرطوم-علماً بأن حكومة البشير ساعدت في الانقلاب العسكري الذي نفذته الرئيس ديبي ضد حكومة حسين هبري- لذلك مازال الاتفاق بين الحكومتين قائماً وصامداً.

وفي إطار مفهوم الوساطة الفردية والجماعية سيعالج الجزء التالي من الدراسة دور بعض الحكومات والمنظمات العربية والإفريقية في تسوية الصراع في إقليم دارفور.

الدور الإفريقي لتسوية الصراع:

الحكومة التشادية والاتحاد الإفريقي

انعكس الدور الإفريقي في اهتمام وجهود كل من الحكومة التشادية والرئيس النيجيري بصفته رئيساً للاتحاد الإفريقي بأن يلعب كل منهما دور حيوي في مفاوضات إنجمينا ٢٠٠٣ وأبوجا ٢٠٠٤ و٢٠٠٦ ونشر البعثة الإفريقية في السودان (African Mission in Sudan, AMIS) لحفظ السلام في إقليم دارفور منذ أكتوبر ٢٠٠٤.

تلعب تشاد بحكم موقعها من إقليم دارفور وبحكم التداخل القبلي (مثل قبيلة الزغاوة)، الدور الرئيسي في التأثير والتأثر بالصراع في إقليم دارفور. ويتراوح دورها بين دعم الحركات الدارفورية كرد فعل لدعم الحكومة السودانية للمعارضة التشادية وبين لعب دور الوسيط بين الحكومة والحركات الدارفورية^(١٦).

(١٦) في مايو ٢٠٠٩، أوشكت الجارتان على الدخول في مواجهة عسكرية بعد اجتياز قوات تشادية الحدود لملاحقة متمردين داخل الأراضي السودانية. وقبل ذلك، اتهمت الحكومة السودانية نظيرتها التشادية بالضلوع في الهجوم الذي شنه متمردو "حركة العدل والمساواة" على العاصمة السودانية الخرطوم في =

بعد انهيار اتفاقيات أباشي الأولى والثانية، وانهيار اتفاقية إنجمينا، انعقدت مفاوضات أخرى بأبوجا عاصمة نيجريا بين الحكومة السودانية وحركتي المعارضة في سبتمبر، ونوفمبر ٢٠٠٤ لمناقشة القضايا الأمنية والإنسانية في دارفور. حيث تم التوقيع على البرتوكول الأمني والإنساني الذي يلزم الأطراف بوقف النار برا وجوا والامتنال لاتفاقية إنجمينا وذلك بالإفراج الفوري للمعتقلين وكذلك حماية المدنيين، وطلب من الاتحاد الإفريقي المتواجد في الخرطوم مراقبة تنفيذ بنود البرتوكول الأمني والإنساني (المرجع نفسه). وافق الاتحاد على تشكيل لجنة مراقبة وقف إطلاق النار. وفي ١٤ مايو ٢٠٠٤ طلب مجلس السلم والأمن الإفريقي من اللجنة نشر بعثة مراقبة تضم أفراد مدنيين وعسكريين تتكون من ١٣٢ مراقباً ٦٠ من الاتحاد الإفريقي. ومع تصاعد الأزمة في إقليم دارفور في يوليو ٢٠٠٤ تحرك الاتحاد على مستويين:

الأول: سياسي من خلال المفاوضات التي عقدت في أديس أبابا مقر الاتحاد الإفريقي (في منتصف يوليو ٢٠٠٤) وفي دولة نيجيريا (في أواخر أغسطس ٢٠٠٤) بوصفها رئيس الاتحاد الإفريقي.

الثاني: عسكري وتمثل في قرار الاتحاد بإرسال قوة لحفظ السلام تتكون من ٢٤٠٠ (تمت زيادتها لاحقاً إلى سبعة آلاف) جندي لحماية بعثة المراقبين الموجودين في إقليم دارفور، وكذلك حماية المدنيين. (شافعي، ٢٠١٠)

١٣٪ من عائدات البترول للإقليم - بدأت مساعٍ تشادية أخرى بدعم من الولايات المتحدة وفرنسا لعقد لقاءات في إنجمينا. (التقرير الإستراتيجي العربي ٢٠٠٣-٢٠٠٤).

تعثرت، أيضاً، مفاوضات إنجمينا وذلك لتحفظ حكومة السودان على وجود مراقبين من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والمطالبة بأن تقتصر رعاية المفاوضات على تشاد بمساعدة الاتحاد الإفريقي. وعلى الجانب الآخر تمسكت حركتا "العدل والمساواة" و"تحرير السودان" بحضور المراقبين لاتهامهم للحكومة التشادية بانحيازها للخرطوم. إلا أنه وبعد العديد من الخلافات وقع الطرفان في ٨ إبريل ٢٠٠٤ على اتفاق وقف النار. اشتمل اتفاق إنجمينا على عدة نقاط أساسية تتضمن: (أ) وقف العدائيات لمدة ٤٠ يوماً قابلة للتجديد، (ب) إطلاق سراح أسرى الحرب والآخرين الموقوفين لأسباب تتعلق بالصراع، (ج) تسهيل وصول إمدادات العون الإنساني للنازحين والضحايا المدنيين ووقف الخصومات والحملات الإعلامية. كذلك التزمت الحكومة بالسيطرة على الميليشيات المسلحة (قوات الجنجويد). غير أن كل من حركتي العدل والمساواة وتحرير السودان تنصلتا من الاتفاقية بعد ثلاثة أسابيع من الاتفاقية وأكدتا بأن ممثليهما تم تفويضهما فقط لإنشاء لجنة وقف النار وأنهما وقعوا على الاتفاقية تحت الضغط والإرهاب (المرجع نفسه).

الصراع في إقليم دارفور إلى إنه أول نزاع يقوم فيه المجلس بتكوين قوة حفظ سلام كبيرة تضم عسكريين ومدنيين بعيداً عن الاكتفاء بدبلوماسية الحوار في تسوية الصراعات. ثانياً: تجنّب إقليم دارفور مذابح مثل تلك التي حدثت في رواندا وما تزال تجربتها عالقة في الأذهان. ثالثاً: انشغال الدول الغربية والأمم المتحدة عند بدايات الصراع في دارفور بالملف العراقي ومحاربة الإرهاب وذلك أفسح المجال للاتحاد الإفريقي للقيام بتسوية الصراع في دارفور من منطلق الفصل الثامن المادة ٥٢ من ميثاق الأمم المتحدة^(١٨) والتي تنص بأن تتم تسوية الصراعات الداخلية والإقليمية في إطار المنظمات الإقليمية.

رابعاً: توجه الحكومة السودانية بان تحل قضاياها العالقة ضمن الإطار الإفريقي كما حدث في محادثات نيفاشا ولقد ظهر هذا التوجه في تصريح الأمين العام للمجلس السوداني للعلاقات الخارجية بوزارة الخارجية في مقابلة صحفية قائلاً: " أنه من الطبيعي أن يتوجه السودان إلى إفريقيا... وذلك على أساس أن

= النزاعات وتسويتها في إفريقية" مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد ٢٧، عدد ٣، ٢٠١١، كذلك يمكن الرجوع إلى المواقع التالية:

http://www.issafrica.org/AF/RegOrgunity_to_union/pdfs/centorg/PSC/2005/42brf

http://www.issafrica.org/AF/RegOrg/unity_to_union/pdfs/centorg/PSC/2005/17comm.pdf

http://www.issafrica.org/AF/RegOrg/unity_to_union/pdfs/centorg/PSC/2005/28

<http://www.un.org/ar/documents/charter/ chapter8 .shtml#article52> (١٨)

وفي اجتماع مجلس السلم والأمن الإفريقي رقم "١٧" الذي عقد بتاريخ أكتوبر ٢٠٠٤ تم تشكيل بعثة قوة حفظ السلام باسم اميس (AMIS) وتتلخص أهم أهداف البعثة في الآتي:

١- التأكد من التزام أطراف الصراع كافة باتفاقية إنجمينا لوقف إطلاق النار في أبريل ٢٠٠٤ وغيرها من الاتفاقيات.
٢- بناء الثقة والمساهمة في خلق بيئة آمنة في الإقليم، لتأمين مواد الإغاثة وتوزيعها وتوصيلها إلى المتضررين، وتيسير عودة النازحين إلى ديارهم واللاجئين إلى السودان.

٣- حماية المدنيين المهددين في هذا الصراع، وتسوية الصراع سليماً والعمل على تحقيق وحدة واستقرار السودان (أحطية، ٢٠١١)

ويمكن تفسير تفاعل الاتحاد الإفريقي النشط مع أزمة دارفور وسعيه لتسوية الصراع داخل الإطار الإفريقي إلى عدة عوامل من ضمنها أولاً: ضرورة تفعيل دور مجلس الأمن والسلم الذي جاء الإعلان لإنشائه في القمة الأولى للاتحاد الإفريقي بديربان بجنوب إفريقيا في يوليو ٢٠٠٢ بغرض حماية المواطنين الأفارقة في حالة الحروب والجرائم ضد الإنسانية. وترجع أهمية دور مجلس السلم والأمن^(١٧) في معالجة

(١٧) لمزيد من المعلومات عن دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في تسوية الصراع في إقليم دارفور يمكن الرجوع إلى المرجع أحطية، محمد هيبه علي "دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في حل =

- ٣- دفع تعويضات للمتضررين من الحسائر في الأرواح والممتلكات.
- ٤- إنشاء بعثة للتعليم المشترك لتحديد الاحتياجات وعقد مؤتمر للمانحين.
- ٥- حماية حقوق الملكية للأراضي القبلية ومسالك المواشي العرفية.
- ٦- إعادة حدود الإقليم إلى المواقع التي كانت عليها في عام ١٩٥٦م.
- ٧- تقوم حكومة السودان، فور التوقيع على الاتفاقية، بإنشاء سلطة دارفور الإقليمية الانتقالية يمثل فيها الحركات الموقعة.
- ٨- للجماعات العرقية والثقافية الحق في تنمية ثقافتها ضمن عاداتها.
- وبالرغم من الدور الفاعل للحكومة التشادية والاتحاد الإفريقي ومحاولاتهم الجادة لتسوية الصراع في دارفور بالتوصل إلى اتفاقية "سلام دارفور"، إلا إن هذا الدور واجه عدة معوقات من ضمنها:
- ١- الخلافات بين الحركات المسلحة وداخل الحركة الواحدة. مثل الخلافات التي وقعت بين حركة تحرير السودان جناح مناوي وحركة تحرير السودان جناح عبد الواحد مما أدى لغياب الرؤية السياسية والموقف التفاوضي الواحد، بل في بعض الأحيان التنصل من الاتفاقيات بعد توقيع ممثلي الحركة.

السودان ضمن دول القارة الإفريقية ومن مؤسسي الاتحاد الإفريقي والمنظمات الاقتصادية الإقليمية بل يلعب دوراً نشطاً جداً في هذه المجالات. "وأضاف " أنا أتفق مع الاعتقاد السائد الذي ذهب إليه المحللون أن الجامعة العربية لم تسع جدياً كما كان متوقعاً لحل قضايا السودان رغم أن السودان عضو نشط جداً."^(١٩)

ونتيجة للتحرك السريع والتفاعل الإيجابي للاتحاد الإفريقي مع الأزمة في دارفور، وافقت الحكومة السودانية وحركة تحرير السودان جناح مني أركو مناوي على الجلوس على طاولة المفاوضات وتم التوقيع على "اتفاقية سلام دارفور"، ويطلق عليها أيضاً "اتفاقية أبوجا"^(٢٠) في الجولة السابعة من مفاوضات أبوجا في منتصف مايو ٢٠٠٦. ولقد تضمنت الاتفاقية أهم النقاط التالية:

- ١- ضمان مشاركة أهل دارفور في كافة مستويات الحكم وفي جميع مؤسسات الدولة من خلال معايير محددة لتقاسم السلطة.
- ٢- دمج المقاتلين السابقين المؤهلين من قوات الحركات المسلحة في القوات المسلحة السودانية وفي أجهزة تطبيق القانون والخدمات الأمنية.

(١٩) صحيفة أخبار اليوم الاثنين ٢١ يناير ٢٠١٣:

<http://www.akhbarelyoumsd.net>

(٢٠) لمزيد من المعلومات عن بنود الاتفاقية يمكن الرجوع إلى

تفاصيل اتفاقية أبوجا:

<http://arabic.cnn.com/darfur/interactives/pdf/abuja.pdf>

الفاصل (النهائي)^(٢٢) الهادفة إلى تحقيق اتفاق بغض النظر عن وجود آليات الإلزام في حالة فشل الموعد الفاصل.^(٢٣)

٦- واجهت محادثات السلام في أبوجا أسئلة متعلقة بالتوقيت لخصها مسئول في الاتحاد الإفريقي قائلاً: "مفاوضات السلام تم إطلاقها في وقت أعتقد أن الطرفين إن بإمكانهما تحسين مواقفهم بميدان القتال. لذا كان كل طرف متمنعاً وغير حريص منذ البداية وحتى النهاية ظل الطرفان يميلان إلى اعتبار أبوجا منتدىً تكتيكياً، أكثر منه مسرحاً من خلاله يمكن إيجاد حلاً للنزاع في دارفور" (سارجوه، ٢٠١٠).

(٢٢) تعاملت الولايات المتحدة مع حركة تحرير السودان-جنح عبد الواحد من منطلق هذه الدبلوماسية حين طلبت الحركة تمديد التوقيع إلى نهاية مايو ٢٠٠٦. ولكن مساعد وزير خارجية الولايات المتحدة للشؤون الإفريقية جينداي فريزر رفض قائلاً "لن نقوم بإعادة فتح المفاوضات... ما عاد لعبد الواحد مزيد من النفوذ. وانتهى الوقت الذي منح له. اتفاق سلام دارفور يوفر له مقعداً على الطاولة حتى يتمكن من تحقيق بعض من أفكاره ومطالبه من الحكومة. لن يجرز شيئاً وهو جالس وحده في فندق في أبوجا وهو يرفع سقف مطالبه. العالم يتحرك للأمام". (فلنت، ٢٠١٠)

(٢٣) لمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى مقال لوري ناثان وهو من أعضاء فريق وساطة الاتحاد الإفريقي الذي عمل على التوصل إلى "اتفاقية سلام دارفور". المرجع:

Laurie Nathan ' Making and unmaking of Darfur Peace Agreement' in Alex de Waal (ed.) 2007.

٢- عدم رضا الحركات الدارفورية لقيادة الاتحاد الإفريقي لاحتواء الأزمة، بل كانت تفضل دوراً أكبر للاتحاد الأوربي والولايات المتحدة^(٢١)

٣- تعدد الأدوار والفاعلين في ساحة المفاوضات و بروز أجندة دولية وإقليمية أثرت على المفاوضات وتفاقم الصراع في دارفور.

٤- لم تكن الوساطة شاملة بحيث لم تضم معظم المجتمعات المحلية التي من دونها لا يمكن تحقيق سلام مستدام ومنهم ضحايا الحرب والعرب الرحل الفقراء الذين يشكل بعض منهم جماعة الجنجويد.

٥- فقد الاتحاد الإفريقي السيطرة على مسار الاتفاقيات بسبب ضغط الفاعلين من الدول الغربية (الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا والاتحاد الأوربي وفرنسا) ودبلوماسية الموعد

(٢١) لمزيد من المعلومات عن الاستجابة الدولية لازمة دارفور ودور

الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي يمكن الرجوع إلى المصادر: Slim, Hugo "Dithering over Darfur? A Preliminary Review of International Response", International Affairs, vol 80, no 5, 2004, pp. 811-833: غي، غيجيا "دور الاتحاد الأوربي تجاه

أزمة دارفور منذ ٢٠٠٣-٢٠١٠" في مؤتمر الفجوة بين الروايات والممارسات"، فرايد، مدريد، ٢٠١٠: روهي، إيسون "إعادة رسم السياسة الخارجية الأمريكية في ضوء معطيات الواقع في دارفور" في مؤتمر الفجوة بين الروايات والممارسات"، مدريد، ٢٠١٠.

رأي العديد من المراقبين^(٢٥) بأن الوضع في دارفور بعد اتفاق "سلام دارفور" صار أسوأ مما كان عليه. فقد انفجر القتال بين المتمردين الذين وقعوا على الاتفاقية وبين الذين لم يوقعوا عليها، وتحول الصراع بينهما إلى حرب مفتوحة يستمد كل منهما دعمه من فئة أثنى مختلفة. وكان هنالك قادة متمردين متهمين بإساءة السلطة وقتل كثير من المواطنين وتجنيد الأطفال ومهاجمة الشاحنات المدنية والقوافل الإنسانية للحصول على الوقود والمواد التموينية وسلب النقود من سائقها ونهب المواشي من القبائل الرحل.

وعلى الجانب الآخر، بدأت القبائل العربية الرحل تتساءل عن جدوى تحالفهم مع الحكومة حيث لم يتم استشارتهم في اتفاق "سلام دارفور" بل إن الاتفاقية لا تمثل مصالحهم وأدركت بأن الحكومة لن تترد في التخلي عنهم من أجل مصلحتها. وفي أواخر ٢٠٠٦ ظهرت مجموعة متمردة ينظمها الدارفوريين العرب ودعت الجماعات المتمردة إلى حوار دارفوري- دارفوري لمعالجة الانقسامات الإثنية. وظهر إدراك متنامي بين القبائل في المنطقة بأن المشكلة هي الحكومة وليس القبائل العربية في دارفور ولقد لخص عمدة نازح من قبيلة الفور الوضع قائلاً "..... إن مشكلتنا ليست مع العرب، بل مع الحكومة. الحكومة دمرت منطقتنا. حتى

٧- لم تنجح البعثة الإفريقية (AMIS) في مهمتها الخاصة بوقف إطلاق النار ونزع السلاح وحماية المدنيين وذلك لأن القيادات السياسية في الخرطوم لم تكن تأخذ بنصيحة القائد الأمني للبعثة. كما أنه تم تحجيم دور البعثة الإفريقية من قبل حكومة البشير وحصر دورها في إطار حماية المراقبين (monitors) بدلاً عن حماية المدنيين في إقليم دارفور حيث أوضح وزير الخارجية السوداني بأن ذلك يدخل ضمن مسؤولية الحكومة السودانية.^(٢٤)

٨- تعرضت مصداقية وحيادية بعثة الاتحاد الإفريقي (AMIS) للاختبار عندما طردت، بناء على طلب من الولايات المتحدة والحكومة السودانية، الحركات غير الموقعة على اتفاقية أبوجا من "لجنة وقف إطلاق النار" وهي هيئة تهدف إلى تمكين الأطراف ومعالجات الانتهاكات بشكل مشترك. وهذا الأمر ترك المجال فقط للحكومة السودانية ولحركة مناوى الموقعة على الاتفاقية في التحقيق فيما يرتكب من انتهاكات، مما حدا بحركة العدل والمساواة بأن تزعم بأن الاتحاد الإفريقي تحول إلى جهاز تنفيذي لحكومة البشير. (فلنت، ٢٠١٠)

(٢٤) لمزيد من المعلومات انظر المراجع:

Waal, Alex De, "Darfur and the failure of the responsibility to protect", International Affairs, 2007, pages: 1039-1054.
Bellamy, Alex J. "Responsibility to Protect or Trojan Horse? The Crisis in Darfur and Humanitarian Intervention after Iraq", Ethics and International Affairs, pp. 31-53.

(٢٥) United Nations, "Darfur Joint Assessment Mission (D- (٢٥) JAM):Track 1-Darfur Early Recovery, Peace and Security, Assessment Planning Workshop Report", Khartoum, Sudan. 15-18July 2006.

تعترف كل من الجهات التي تنتقد السودان وخصوم حكومة السودان-الذين يرون أن الخرطوم هي المشكلة - أن جزءا كبيرا من التسوية يأتي من الخرطوم دون سواها. ولقد لخصت الدراسة الأبعاد العديدة لهذه الأزمة في الأطر التالية:

- ١ - إنها أزمة ناشئة عن الوضع في دارفور المتعرض للتهميش باعتباره إقليما بعيدا عن المركز بالسودان. وبهذه الصفة، يكشف هذا الوضع التحديات الوطنية الأوسع نطاقا للتحويل الديمقراطي والتنمية العادلة الواجب إحرازهما؛
- ٢ - إنها أزمة لانعدام الأمن المادي وانتهاكات حقوق الإنسان والنزوح الجماعي وانقطاع سبل العيش والحصول على الأراضي وتفكيك النسيج الاجتماعي والافتقار إلى الإدارة الأساسية للمواطنين السودانيين المقيمين في دارفور؛
- ٣ - إنها أزمة دولية، ما دامت الحكومات الأجنبية والمنظمات متعددة الأطراف لها مصالح في دارفور، ومادامت بعض المبادئ الدولية معرضة للخطر وما دام تسوية هذه الأزمة يتطلب تطبيع علاقات السودان مع جيرانه وبقية المجتمع الدولي.^(٢٦)

ولو شارك العرب، فإنهم قوم فقراء مثلنا. والحكومة تقف وراء ذلك". لم يتغير التركيز نحو الحكومة كمصدر للمشكلة فحسب بل تنامي إدراك أعمق بأن غياب الحكومة يعظم المشكلة وفي ذلك أوضح النازحون الهوسا في جنوب دارفور بان "المشكلة ليست قبلية... بل الفوضى وتلك حالة أسوأ بكثير من الخضوع لحكومة ظالمة". (Fadul and Tanner نقلا عن ممداني، المرجع السابق).

لم يكنفي الاتحاد الإفريقي بالاستسلام لفشل مفاوضات أبوجا، بل وفي تطور لاحق شكل الاتحاد بقرار صادر من مجلس السلم والأمن (بتاريخ ٢١ يوليو ٢٠٠٨) فريقاً رفيع المستوى بقيادة رئيس جنوب إفريقيا السابق (ثابو ميكي) للقيام بدراسة معمقة عن أزمة دارفور وتقديم التوصيات إلى الاتحاد الإفريقي. أوضح مضمون الدراسة موقف الاتحاد الإفريقي الذي يسعى لاحتواء أزمة دارفور في الإطار المحلي والإقليمي بعيداً عن التدويل. وفي ذلك ترى الدراسة بأنه بدلاً من توصيف الأزمة بأنها " أزمة دارفور" — وهو الأمر الذي من شأنه أن يحدد الأزمة في إقليم دارفور—أنه من الأنسب تعريف الأزمة بأنها " أزمة السودان في دارفور". ويبرز هذا التعريف الحقيقة المتمثلة في أن جذور الصراع الأساسية تكمن في الممارسة السياسية غير العادلة للحكومات السودانية المتعاقبة وأن تسوية الأزمة يتطلب مساهمات حاسمة من جانب حكومة الوحدة الوطنية السودانية. وفي الوقت نفسه، يتعين أن

(٢٦) تقرير الفريق الرفيع المستوى للاتحاد الإفريقي "دارفور المساعي من أجل السلام والعدالة والمصالحة"، تقرير الفريق الرفيع المستوى للاتحاد الإفريقي، مجلس الأمن والسلم، الاجتماع ٢٠٧، ٢٩ أكتوبر ٢٠٠٩، أبوجا، نيجيريا، ص ص ٢٢-٢٣
www.africa-union.org/root/au/organs/207%20AUPD%20Report%20on%20Darfur%20_Arabic_.pdf

بعثة تقصي الحقائق الذي أرسلته الجامعة العربية في مايو ٢٠٠٤ والذي أوضح بان هنالك انتهاكات من قبل كل الأطراف بما فيها الحكومة السودانية (ويبر، ٢٠١٠).

ثالثاً: غياب رؤية عربية إستراتيجية تجاه المهددات التي تترتب على وجود صراع مسلح في إقليم دارفور، بل ولم تتعامل الدول العربية مع المعطيات التي فجرت الصراع مما كان السبب وراء تأخر التفاعل مع الحركات المسلحة. ولكن بدأ الرأي العام العربي والقيادات العربية تتفاعل مع الصراع في دارفور بعد تصاعد الأحداث في السودان وذلك حين شنت حركة العدل والمساواة هجوم عسكري على العاصمة القومية أمدرمان في مايو ٢٠٠٨م، وبعد صدور مذكرة توقيف الرئيس البشير في مارس ٢٠٠٩م. عقب هذه الأحداث، أخذت الرؤية العربية تجاه الصراع في دارفور تتشكل كرد فعل للتصعيد العسكري والدولي لأزمة دارفور (هيجليت، ٢٠١٠).

رابعاً: نظرة الشك والريبة لمناصري التعدد الثقافي والعرقي واعتبارهم من قبل السياسيين وبعض المفكرين في الدول العربية كمخربين ومتآمرين ضد القومية العربية جعلت من الصعب تقبل مشاكل أقليات مثل المسيحيين، والأكراد والزنوج والبربر. ومن ثم لم تجد مشكلة جنوب السودان أو إقليم دارفور تعاطفاً من الدول العربية بل دعمت بعض الدول حكومة البشير

الدور العربي لتسوية الصراع:

جامعة الدول العربية والحكومات العربية

لفهم الدور العربي متمثلاً في الجامعة العربية أو الحكومات العربية كوسيط في تسوية الصراع في إقليم دارفور، لا بد أن نتطرق للمحددات التي حالت دون فاعلية هذا الدور والتي تشتمل على سبيل المثال وليس الحصر في المحددات التالية:

أولاً: اقتصرت وساطة الجامعة العربية كتنظيم إقليمي على الصراعات بين الدول العربية، كما إن الجامعة تسعى إلى تعزيز الوحدة العربية كهدف أساسي، ولا يوجد في هيكلها التنظيمي آلية لفض الصراعات والحروب الأهلية. لذلك انحصر الدور العربي في تسوية الصراع في إقليم دارفور على التركيز على الحكومة السودانية وعلى ضرورة استقرار نظام البشير وذلك بعقد مفاوضات وساطة بين الحكومة السودانية والحكومة التشادية، ومن ثم أعقبتها مفاوضات طرابلس والدوحة والتي سعت إلى جمع أطراف الصراع مع الحكومة السودانية إلى طاولة المفاوضات.

ثانياً: موقف الدول في الجامعة العربية المؤيد للحكومة السودانية حال دون إن تكون الجامعة وسيطاً محايداً. ولم تنل انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها الحكومة السودانية اهتمام الجامعة العربية بل كان التركيز على سيادة السودان. ولم تكشف الجامعة العربية عن ما يجري في دارفور حتى بعد صدور تقرير

لكي تحسم نزاعها عسكرياً مع تلك الجماعات المسلحة. (على ، ٢٠٠٩)

دول واحده مثل كندا يفوق ما منحتة ٢٢ دولة عربية (سارجوه، ٢٠١٠).

خامسا: التغطية الإعلامية الغربية للنزاع في دارفور والوضع الإنساني في الإقليم لم يحظ بثقة المواطن العربي وفي المقابل كان هنالك غياب تام للأعلام العربي والمنظمات العربية في دارفور والتي كان يتوقع منها أن تعمل على نقل المعلومات الصحيحة عن الوضع الإنساني في الإقليم. وعلى النقيض، حظيت قرارات المحكمة الجنائية بتغطية إعلامية ضخمة وصفت فيها قرارات المحكمة بالازدواجية في تطبيق معايير العدالة الدولية.

تمت هذه المقاربة على المستوي الرسمي حين صرح الأمين العام للجامعة العربية قائلاً: " تم فهم الصراع في السودان بوصفه حرباً شبه أهلية، مع مسئولية متروكة من قبل أطراف كثيرة. مذكرة الاعتقال هي ضد رئيس دولة على سدة الحكم، لكن ما يحدث في فلسطين هو احتلال عسكري مسئول عن كل ما يحدث على الأرض" (ويبر، المرجع السابق).

وعلى الصعيد الآخر، ركز الرأي العام العربي والحكومات العربية على المفهوم الأمني للنزاع في دارفور على حساب الجانب الإنساني. ويتضح عدم

اكتراث الدول العربية بالجانب الإنساني للنزاع في دارفور في الدعم المادي الذي منحتة الجامعة العربية للبعثة الإفريقية في السودان وللنازحين من إقليم دارفور، حيث نجد الدعم المادي للإقليم الذي تقدمه

دور الجامعة العربية في الوساطة وتسوية النزاعات مقيد بنص المادة ٥^(٢٧) من ميثاق الجامعة التي

(٢٧) تنص المادة ٥ على الآتي " لا يجوز اللجوء إلى القوة لفض النزاع بين دولتين أو أكثر من دول الجامعة، فإذا نشب بينهما خلاف لا يتعلق باستقلال الدولة أو سيادتها أو سلامة =

المؤسسات العربية والتنظيمات الداخلية للأمانة العامة التي تعني بذلك، (٣) تقديم المقترحات حول القيام بالوساطة والتوفيق والمساعي الحميدة بين الأطراف العربية المتنازعة لتحقيق التسوية السلمية، (٤) اقتراح الآليات اللازمة لحفظ السلام بين الدول العربية واقتراح تكوين قوات حفظ السلام بين الدول العربية، (٥) التنسيق مع المنظمات الدولية والإقليمية لتعزيز السلام والأمن والاستقرار في العالم العربي وتسوية النزاعات بين أي دولة عربية ودولة أخرى، (٥) يجوز للمجلس في حالة تفاقم النزاع، بالإضافة إلى توصياته بالتدابير الكفيلة بإيقافه، أن يطلب من مجلس الجامعة عقد دورة استثنائية لاتخاذ القرارات اللازمة بشأنه.^(٢٩)

عدم تفعيل مهام المجلس وتحجيم دوره يرجع لتقييد اختصاصاته وفقاً للمادة ٨ من النظام الأساسي لمجلس السلم والأمن العربي. حيث نصت المادة على أن مجلس الجامعة هو الذي يقوم بتكليف المجلس لاتخاذ الإجراءات اللازمة لاستتباب الأمن، كذلك يحدد مجلس الجامعة المواضيع التي يخول فيها لمجلس السلم

تشتراط موافقة طرفي النزاع لكي تتدخل الجامعة لفض النزاع. إلا أنه حدث تطور إيجابي في قمة الخرطوم ٢٠٠٦، حين قررت الجامعة الموافقة على إنشاء مجلس للسلام والأمن العربي، والذي من المقرر أن تحل أحكامه محل أحكام آلية جامعة الدول العربية للحماية من النزاعات بين الدول العربية وأدارتها وتسويتها.^(٢٨) ولقد وقعت جميع الدول العربية على النظام الأساسي للمجلس في حين لم تصادق عليه سوى ١٢ دولة حتى تاريخ ٢٤/١/٢٠٠٨ وفقاً لمعلومات موقع جامعة الدول العربية. دخل المجلس حيز التنفيذ اعتباراً من ١٩/٦/٢٠٠٧، إلا أن الواقع يشير بان مهام المجلس لم تفعل أو تدخل حيز التنفيذ فيما يخص تسوية الصراع في دارفور.

ووفقاً للمادة السادسة للنظام الأساسي لمجلس السلم والأمن العربي يتولى المجلس عدة مهام من ضمنها الآتي: (١) اقتراح استراتيجيات الحفاظ على الأمن القومي العربي الشامل، (٢) العمل على تعزيز القدرات العربية في مجال العمل الوقائي بالتنسيق مع

(٢٩) لمزيد من المعلومات عن مهام وأهداف المجلس يمكن الرجوع (بغية، ٢٠١٠)، ص ٢٠٠-٢٢٠، وأيضاً يمكن الرجوع إلى

موقع جامعة الدول العربية:

http://www.lasportal.org/wps/portal/las_ar/about_las_sectors/national_security_sector/tut/p/c5/04_SB8K8xLLM9MSSzPy8xBz9CP0os3gXy8CgMJMgYwN3S3cDA09PZ_egAD8nA5MwE6B8JJK8hWGYBVA-0CnAJcJUwD3QjCTdBiH-ZgaeRh4uQX6GfsYWXoYEdAcnFumHg1yM3wUo8ljsAMkb4ACOBvp-Hvm5qfoFuaERFZ5ZJgCEgmt/dl3/d3/L2dBISEvZ0FBIS9nQSEh/

= أراضيتها، ولجأ المتنازعون إلى المجلس لفض هذا الخلاف، كان قراره نافذاً وملزماً، وفي هذه الحالة لا يكون للدول التي وقع بينهما خلاف الاشتراك في مداوات المجلس وقراراته، ويتوسط في الخلاف الذي يخشي فيه وقوع حرب بين دولة من دول الجامعة أو غيرها للتوفيق بينهما وتصدر قرارات التحكيم الخاصة بالتوسط بأغلبية الآراء" (شافعي: ٤٣ : ٢٠١١).

(٢٨) صدر قرار الموافقة على إنشاء آلية الوقاية من النزاعات بين الدول العربية في مؤتمر القاهرة الطارئ في يونيو ١٩٩٦.

وعليه يمكن القول بان دور جامعة الدول العربية لتسوية الصراع في دارفور انحصر في مبادرات مجلس الجامعة وأمينها العام. وعلى سبيل المثال يمكن رصد المبادرات التالية:

- ١ - أرسلت الجامعة في مايو ٢٠٠٤ بعثة لتقصي الحقائق في دارفور ولقد خلصت نتيجة التحقيق بأن هنالك مليشيات مؤيدة لحكومة البشير ارتكبت انتهاكات لحقوق الإنسان في الإقليم. إلا أن اعتراض الحكومة السودانية في قمة تونس أغسطس ٢٠٠٤ لنتائج التقرير حال دون نشر الجامعة لتقرير لجنة تقصي الحقائق.^(٣١)
- ٢ - قرار قمة الخرطوم ٢٠٠٦ بدعم وتمويل قوات الاتحاد الإفريقي (AMIS) ماديا وعسكريا ومطالبة الدول العربية الإفريقية بتعزيز مشاركتها في قوات ومراقبي الاتحاد في إقليم دارفور ورفض إرسال قوات دولية دون موافقة الحكومة السودانية.^(٣٢)
- ٣ - مبادرة الاجتماع الوزاري لوزراء الخارجية العرب سبتمبر ٢٠٠٨، القاضي بتشكيل "لجنة وزارية سداسية" تتكون من ستة دول (السعودية ومصر وليبيا والجزائر وقطر وسوريا) لترتيب ورعاية السلام في دارفور. وتشكل المبادرة أول

والأمن العربي باتخاذ القرارات. وبذا صار المجلس لجنة أو هيئة تنفيذية لدى مجلس الجامعة يعمل بتكليف منه وفي إطار السلطات التي يخولها له (بغة، ٢٠١٠).

ولقد اعترفت "اللجنة المستقلة لإصلاح وتطوير جامعة الدول العربية" في تقريرها الذي نوقش في اجتماع القمة العربية في الدوحة (مارس ٢٠١٣) بالقصور في دور المجلس حيث ورد في التقرير بأن "مجلس الأمن والسلم العربي عاجز عن القيام بأي من وظائفه، رغم ما شوهه من تهديدات لأمن وسلامة بعض الدول العربية وشعوبها" وأنه حين تحركت الجامعة وتدخلت لحفظ السلم والأمن فإنها فعلت ذلك من خلال مجلسها الوزاري، لا من خلال مجلس الأمن والسلم المعطل". وكان من ضمن مقترحات اللجنة إعادة النظر في تشكيل المجلس وقواعد عمله وإنشاء محكمة العدل العربية لتسوية النزاعات العالقة بين الدول العربية^(٣٠)

رغم أن مطلب إنشاء محكمة عدل عربية كان موضع اهتمام العديد من اجتماعات القمة العربية في السابق لتعزيز دور الجامعة في فض المنازعات العربية، إلا إن معظم الدول العربية لا تفضل هذا النوع من تسوية المنازعات وذلك يرجع لعدم اطمئنان الدول العربية إلى قواعد القانون الدولي العام، كما أن هذه الدول تؤثر حل قضاياها دبلوماسياً وليس قضائياً (غالي، ١٩٧٧)

(٣١) موقع هيومن رايتس ووتش:

<http://www.hrw.org/ar/news/2004/08/06>

(٣٢) موقع جامعة الدول العربية، قرارات قمة الخرطوم ٢٠٠٦:

ق/ ١٨ (٠٦ / ٠٣) / ٤٩ - و(٠١٧٨)

(٣٠) صحيفة الحياة ٢٦ مارس ٢٠١٣:

<http://alhayat.com/Details/496772>

بالتزاماتها التي وعدت بها في الخرطوم ، والتي وافقت بموجبها على تقديم (٢٥٠) مليون دولار، من اجل إعادة البناء وإعمار ما دمرته الحرب بالإقليم.^(٣٣)

٦ - رفض الدول الأعضاء في قمة الجامعة العربية بالدوحة ٢٠٠٩ لقرار المحكمة الجنائية الدولية التي أصدرت مذكرة توقيف بحق البشير على خلفية النزاع في إقليم دارفور بغرب السودان. وتؤكد بنود إعلان قمة الدوحة التضامن مع السودان حكومة وشعباً والطلب من الدول العربية كافة عدم التجاوب مع إجراءات المحكمة الجنائية الدولية. كذلك رفض محاولات تسييس مبادئ العدالة الدولية واستخدامها في الانتقاص من سيادة الدول ووحدتها واستقرارها تحت ستار العدالة الجنائية الدولية.^(٣٤)

٧ - عقد مجلس الجامعة العربية اجتماعاً استثنائياً في ١٤ فبراير ٢٠١٠ بمدينة الفاشر عاصمة ولاية شمال دارفور غربي السودان برئاسة الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى يهدف لتأكيد تضامن الجامعة ووقوفها مع السودان من أجل

محاولة للجامعة العربية في الولوج للمشكلة الدارفوري منذ اندلاع الأزمة. وتتطلع الجامعة العربية أن يعينها حل أزمة دارفور في إحداث اختراق في ملف المحكمة الجنائية الدولية، بالتنسيق مع الاتحاد الإفريقي لإقناع مجلس الأمن الدولي بإصدار قرار بتأجيل إجراءات المحكمة الجنائية، وإتاحة الفرصة للقضاء السوداني ليقوم بمحاسبة مرتكبي جرائم الحرب في دارفور (إزيرق، ٢٠٠٨).

٤ - رحبت الحكومة السودانية بالمبادرة كما جاء على لسان وزير الدولة بالخارجية على كرسي في حوار مع وكالة سونا للأنباء وأعتبرها من أهم قرارات مجلس وزراء الخارجية العرب بالقاهرة، مشيراً إلى أن عمل هذه اللجنة هو ضمن حزم الحل المتوافق عليها بين السودان والجامعة العربية باعتبار أن هذه الحزمة تحتاج إلى حل شامل يجمعها وهو السلام عبر المفاوضات (المرجع نفسه).

٥ - عينت الجامعة مبعوثها صلاح حليمة إلى السودان في يونيو ٢٠٠٨، للقيام بخطة عمل موسعة لتحقيق عدد من الأهداف، أهمها متابعة تنفيذ توصيات مؤتمر المانحين العرب الذي عقد في أكتوبر ٢٠٠٧ دعماً للتنمية في دارفور. وفي هذا الصدد أوضح مستشار الأمين العام للجامعة للشؤون الإفريقية السفير زيد الصبان في تصريحات سابقة على ضرورة إيفاء الدول العربية المانحة

(٣٣) إذاعة وادي النيل:

<http://wadi.sudanradio.info/arabic/modules/news/article.php?storyid=461>

(٣٤) لمزيد من المعلومات عن بنود الإعلان أنظر موقع الجامعة:

ق.دع: 465 (٢١) ٢٠٠٩/٣/٣٠

<http://www.lasportal.org/wps/wcm/connect/75b10d804510fcd9bbbff6a5847d031/21.pdf?MOD=AJPERES>

علي عبد الرحمن قائلاً "نحن مبدئياً نوافق لكن لا نقبل بالجامعة العربية وأمينها العام عمرو موسى أن يكون طرفاً في الموضوع. يجب أن تكون دولة قطر لأننا نحترمها وأن تكون الوسيط، لكن الجامعة أدانت دخول الحركة لأم درمان وبالتالي وساطتها نرفضها لكن متى ما قدمت لنا الدعوة ندرس الأمر ونلبي الدعوة" (إزيرق: ٢٠٠٨).

الدور الليبي

ترجع أهمية الدور الليبي نسبة للموقع الجغرافي لإقليم دارفور الذي يجاور الصحراء الليبية الجنوبية، كذلك هنالك تداخل قبلي حيث تسكن مجموعة كبيرة من قبيلة الزغاوة غرب ليبيا. وبالتالي، فإن أي خلل في التركيبة الجغرافية، السياسية أو السكانية في إقليم دارفور يمكن أن ينعكس على ليبيا بل ودول المنطقة.

حاولت ليبيا بان تلعب دور الفاعل الإقليمي وذلك حين استضافت في أكتوبر ٢٠٠٤، قمة خماسية في مدينة سرت ضمت كل من رؤساء السودان، نيجيريا، مصر وتشاد وليبيا. دعت القمة إلى رفض أي تدخل أجنبي في قضية دارفور باعتبارها قضية إفريقية، ودعت حركتي تحرير السودان، والعدل والمساواة إلى التوقيع على البروتوكول الإنساني. ولقد فوضت القمة العقيد الراحل القذافي ببعض الصلاحيات لترتيب الاتصالات مع زعماء المعارضة في الإقليم (فلنت، المرجع السابق: ص٢٦). كذلك استضافت ليبيا قمة أخرى في مايو ٢٠٠٥ ومؤمراً دولياً في أبريل ٢٠٠٧،

وحدته. ولقد قام وفد الجامعة بافتتاح قريتين نموذجيتين بكل من جنوب وغرب دارفور ولقد أكد الأمين العام بان الجامعة تعتزم الانتقال من تقديم المعونات العاجلة إلى المشاركة في التنمية المستدامة^(٣٥).

يتضح مما سبق بان دور جامعة الدول العربية اقتصر على تلك المبادرات العديدة والتي اعتمدت أساساً على قرارات القمم العربية من الدعم^(٣٦)، والتنديد إلى الرفض أو تحركات أمينها العام دون أن تتولي الجامعة مباشرة رعاية أي من المفاوضات بين الحكومة السودانية والجماعات المسلحة. بل أنها لم تتمكن من أن تشرف على مفاوضات الدوحة مثلها مثل الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة وذلك لتحفظ الحركات المسلحة لدور الجامعة والتي تراه معظم الحركات مسانداً للنظام الحاكم في الخرطوم.

ولقد انعكست تلك التحفظات في تصريحات بعض قيادي حركة العدل والمساواة حيث أوضح زكريا

(٣٥) لمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى صحيفة المدينة نقلاً عن

واس الاثنين ٢٠١٠/٢/١٥

<http://www.al-madina.com/node/224463>

(٣٦) دعم وتأكيد على أهمية مواصلة الحكومة السودانية والاتحاد الإفريقي الجهود لإرساء الأمن والاستقرار في دارفور، والطلب إليهما مواصلة رعاية الوساطة السياسية بين الحكومة السودانية وغير الموقعين على اتفاق أبوجا بهدف التوصل إلى تسوية شاملة. (قرارات قمة دمشق ٢٠٠٨، ق/٢٠/٠٨/٠٣/٠٨-٤١-و-٠٢٤٣).

الليبية وجهة نظرنا على أمل التوصل إلى موقف غير منحاز". (شبكة الإعلام العربية، المرجع نفسه) وتلبية لنداء وجهه العقيد الراحل القذافي، أعلنت في يناير ٢٠١٠ ستة فصائل سياسية وعسكرية من إقليم دارفور توحيدها في تجمع سياسي واحد تشارك تحت مظلتها في مفاوضات الحل السلمي لمشكلة الإقليم. وأطلق على التجمع السياسي الجديد اسم "جيش تحرير السودان" - القوي الثورية" ويضم "حركة جيش تحرير السودان" - القيادة الميدانية، و"حركة تحرير السودان" - قيادة الوحدة، و"الجهة الوطنية للديمقراطية والعدالة والتنمية"، و"الحركة الوطنية للإصلاح والتنمية"، و"جبهة القوى الثورية المتحدة" و"حركة تحرير السودان بقيادة خميس عبد الله بكر".^(٣٨) شدد التجمع على وحدة السودان أرضاً وشعباً وفق معايير موضوعية جديدة تعبر عن النسيج الاجتماعي لشعب السودان، كما أكد على خيار التفاوض السلمي كخيار استراتيجي للوصول إلى سلام عادل ودائم في دارفور. وجدد التجمع التأكيد على أهمية دور دول الحوار الإقليمي وعلى رأسها ليبيا ومصر وتشاد وأريتريا، مؤكداً أن الباب مازال مفتوحاً لجميع الحركات السياسية والعسكرية الأخرى للانضمام إليها لتحقيق الوحدة الشاملة والكاملة (المرجع نفسه).

حذر فيه الرئيس الراحل القذافي الغرب من التدخل في أزمة إقليم دارفور، ومنتها الحركات المسلحة "بتوريث العالم في الأزمة والسعي لتدويلها" وأن أزمة دارفور مستمرة لان الأطراف المتحاربة ترفض الحل بشأنه، وطالب العالم إن يكف عن دعم الحركات المسلحة وعدم إرسال قوات دولية لدارفور.^(٣٧)

تستدعي المصلحة الليبية حصر المشكلة سلمياً في الإطار الإفريقي ولعب دور فاعل في تسوية الصراع لعدة أسباب من ضمنها الدور المؤسسي للعقيد الراحل القذافي كرئيس للاتحاد الإفريقي والرغبة الليبية في تحسين علاقاتها مع الدول الغربية وذلك من خلال السماح لقوافل الإغاثة بالمرور عبر الأراضي الليبية إلى إقليم دارفور. لذلك وقفت القيادة الليبية كرئيسة للاتحاد الإفريقي وراء صدور قرار الاتحاد الإفريقي في يونيو ٢٠٠٩ بوقف التعاون مع المحكمة الدولية وتسليم البشير. وأنتقد القرار مجلس الأمن الدولي لعدم رده على طلب الاتحاد الإفريقي بتعليق الملاحقة بحق الرئيس البشير (شبكة الإعلام العربية، ٢٠١٠).

ظلت الحكومة الليبية حلقة الوصل بين الحكومة السودانية والحركات المسلحة وحاولت كسب ثقة بعض منها وفي هذا الصدد صرح المتحدث باسم حركة العدل والمساواة قائلاً "جئنا إلى طرابلس لنعرض على القيادة

(٣٨) لمزيد من المعلومات عن تلك الحركات انظر فلنت: ٣٦-٣٧:

(٢٠١٠).

(٣٧) لمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى الموقع:

www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=180396

لذلك كانت الحكومة البشير لا تعول عليه كثيراً في تحقيق تسوية أو انفراج حقيقي لأزمة دارفور. ولقد صرحت القيادة السودانية، بعد سقوط نظام الراحل القذافي، بأن هنالك علاقة وثيقة بين نظام القذافي والحركات الدارفورية المسلحة وذلك عندما أعلن البشير في لقاء جماهيري بأن حكومته دعمت وسلحت ثوار ليبيا رداً على مساندة العقيد الليبي الراحل معمر القذافي متمرد "حركة العدل والمساواة" الذين هاجموا العاصمة الخرطوم في مايو ٢٠٠٨ (صحيفة الحياة، ٢٠١١).

الدور المصري

ترجع أهمية الدور المصري للواقع التاريخي-السياسي والذي تقوم على أساسه العلاقات السودانية المصرية، حيث يشكل السودان العمق الإستراتيجي وامتداداً للأمن القومي المصري. كما إن التقاء الحدود المصرية-الليبية السودانية هي منطقة محورية للتجارة وانتقال القبائل بينهما، وفيها تقع منطقة شمال دارفور والتي أثبتت صور الأقمار الصناعية إن تحت رمالها يقع الخزان الجوفي الرملي، والذي تتقاسم ملكية مياه مع السودان كل من مصر وليبيا وتشاد.

وبالرغم من أهمية الدور المصري في قضايا السودان السياسية، إلا أن هنالك تراجع واضح للدور الإقليمي المصري والذي يرجعه البعض لعدة أسباب داخلية تتمثل في: ضعف القدرات الدبلوماسية وترهلها وضعف القدرات الاقتصادية كذلك عدم

سعت القيادة الليبية للقيام بوساطة ودور فاعل لتسوية الصراع في دارفور، إلا إن كثيراً من الخبراء بالشأن الإفريقي حذروا من الدور الليبي، وأنه بالرغم من انعقاد العديد من اللقاءات ومؤتمرات القمة في طرابلس إلا إنها لم تنتج عن تسوية أي مشكلة إفريقية. وتشير الأحداث إلى عدم أتساق الدور الليبي في قضايا السودان وارتباطه بمصالح النظام الليبي. مثال لذلك ما حدث في السنوات الأولى لحكومة البشير حين تبرعت ليبيا بسخاء لدارفور ووعدت بإنشاء طريق بري بين الفاشر والكفرة ولكن تم إلغاء هذا الطريق بسبب الخلافات بين السودان وليبيا. كذلك تم إنشاء جامعة الفاتح من سبتمبر في الفاشر استمرت لأربعة سنوات بتمويل مباشر من النظام الليبي ولكن حينما تم تغيير اسم الجامعة سحب النظام التمويل المخصص للجامعة. وكذلك طالب العقيد الراحل من الحكومة السودانية بسحب المبالغ التي ساهم بها في تمويل قوات الاتحاد الإفريقي في دارفور بعد نجاح الوساطة السعودية بين السودان وتشاد. ثم توالى الأحداث بين السودان وليبيا حتى وصلت إلى تبادل طرد الدبلوماسيين بينهما.^(٣٩)

ارتبطت السياسة الخارجية الليبية تجاه المحيط الإقليمي بشخصية العقيد الراحل وتقلباته المزاجية التي تنتقل من النقيض إلى النقيض وبدون مبررات جوهرية، ما بين السلم والحرب، الصداقة والعداء

(٣٩) لمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى الموقع:

http://www.sudaneseonline.com/ar/article_12953.shtml

في خانة الأهداف الغربية الرامية لتدويل المشكلة السودانية، والسماح بالتالي بمزيد من التدخل الدولي والخارجي، كما حدث في مشكلة الجنوب وانتهى بسيناريو الاستفتاء على تقرير مصير الجنوب في سبتمبر ٢٠١١ (عرفة، ٢٠٠٩).

في إطار التعامل مع الحكومة السودانية وأزمة المحكمة الجنائية، تبلورت في عهد الرئيس السابق حسني مبارك وجهتي نظر مصريتين داخليتين على النحو التالي:

وجهة النظر الأولى: تتبناها بشكل أكبر أجهزة الأمن القومي، وتدفع باتجاه الوقوف بجانب السودان وتعظيم الوحدة فيه، وهي التي سعت وراء زيارة الرئيس مبارك الأولى من نوعها لجنوب السودان في نوفمبر ٢٠٠٨ لتخفيف أجواء الاحتقان بين الشمال والجنوب حينئذ. وهي أيضاً التي شجعت مشاركة مصر في القوة الدولية والإفريقية المشتركة بدارفور من خلال إرسال ما يعادل ٢٠٪ من قوة حفظ النظام المشتركة في الإقليم لموازنة أجنحة القوات الأخرى الإفريقية أو الغربية التي يضغط الغرب لإدخالها إلى إقليم دارفور، وهذه الرؤية تنظر لمساندة السودان - ظالماً أو مظلوماً - على أنه أمن قومي-مصري وهدف حيوي؛ لأن السودان هو الباحة الخلفية والبوابة الجنوبية لحماية الأمن المصري.

وجهة النظر الثانية: تتبناها بشكل أكبر رموز "الحرس الجديد" في الحزب الوطني الحاكم سابقاً وفي

امتلاك الدبلوماسية المصرية علاقات متوازنة مع أطراف الأزمات.

يلاحظ المراقبون بأن القيادة المصرية تستقبل بالترحاب كل الأطراف في قضية دارفور دون أن يكون لمصر دور رئيسي في مفاوضات "سلام دارفور" بل لم تقدم القيادة المصرية مقترحات ورؤية سياسية واضحة لتسوية الصراع في دارفور. ويعزي هاني رسلان حيادية الدور المصري إلى الإستراتيجية المتوازنة التي تنتهجها القيادة المصرية والتي تقوم على عدم الانحياز لقوي سياسية دون الأخرى وذلك بتبني علاقات مفتوحة مع كل القوي السياسية (الحكومة السودانية، المعارضة والحركات المسلحة) حتى لا تساهم في زيادة الفرقة بين الأطراف المتصارعة (رسلان، ٢٠٠٩).

على النقيض من ذلك، لم تعكس تصرفات القيادة المصرية السابقة تلك الحيادية، بل كان لها تحفظات على تعامل الخرطوم مع أزمة دارفور ومع المحكمة الجنائية. ظهر ذلك جلياً في المواقف المصرية المختلفة بداية من مطالبة الحكومة السودانية بـ"التفاعل الإيجابي" مع المشكلة، وانتهاءً بطلب إجراء محاكمات داخلية في دارفور لكسر حدة الأوضاع السيئة بين السودان والمحكمة الجنائية الدولية، بل التلميح لتقديم مزيد من التنازلات. هذه التحفظات المصرية كانت مثار خلافات واضحة بين البلدين ليس آخرها رفض الخرطوم طلب مصر عقد مؤتمر دولي لبحث أزمة المحكمة والسودان على اعتبار أن الطلب المصري يصب

وضع غير إنساني وهو شق يحتاج إلى دفعة جديدة سواء بالنسبة لحماية المخيمات أو توفير القوافل التي تصل دون أن يتم التعرض لها. وأشار وزير الخارجية السابق بأن مصر عرضت على السودان- في إطار هذا الشق الإنساني- حفر ٤٠ بئراً عميقة في الأقاليم الثلاثة التي تشكل إقليم دارفور، موضحاً إلى أن هذه الآبار ستمد الشعب السوداني هناك بالآلاف الأمتار من المياه يوميا وأن مصر اقتربت من الاتفاق مع حكومة السودان على ذلك.

المحور الثالث: وهو السياسي الذي يتعلق بمجموعة من الأطراف الدولية اجتمعت في أبوجا من بينها مصر وتوصلت إلى اتفاق سياسي يؤدي إلى تحقيق وقف إطلاق النار وبدء عملية سياسية الأمر الذي قبلته بعض الفصائل ورفضته أخرى (الهيئة المصرية العامة للاستعلامات، ٢٠١٠).

وتتضح وجهة نظر التيار البراغماتي-الذي حرص دائماً على موازنة علاقات مصر مع الغرب على حساب لعب دور رئيسي في تسوية أزمة دارفور- في تصريح وزير الخارجية المصري السابق بعد لقاء القيادة السودانية مع بعض المسؤولين الأمريكيين في سبتمبر ٢٠٠٦. حيث أعرب الوزير عن أمل مصر في أن يتمسك الجميع بالعقل وبالمشاورات وبتسوية المسألة في إطار من التفاهم وقال "لا أتصور أن قراراً يصدر عن مجلس الأمن يمكن أن يفرض على حكومة السودان"، مضيفاً أنه على الجانب الآخر فإن على الحكومة

وزارة الخارجية، وتتنظر للأزمة نظرة براغماتية (pragmatic)، من حيث مدى تأثيرها على العلاقات المصرية مع الغرب وخصوصاً واشنطن، لحد التلميح أحياناً إلى نفض يدها من هذا الخلاف في دارفور أو التعامل معه كمجرد وسيط محايد بنفس الكيفية التي اتبعتها مصر في التفاوض بين إسرائيل والفصائل الفلسطينية (عرفة، المرجع نفسه).

ولقد انعكست هذه النظرة البراغماتية في تباطؤ القاهرة في مساندة الخرطوم في أزمة دارفور وترك الملف في أيدي دول أخرى مثل ليبيا أو الاتحاد الإفريقي وأخيراً قطر، أو على أقل تقدير التحرك متأخراً والتدخل لوقف تداعيات الأزمة.

وفي محاولة لفهم الأزمة في دارفور، لخص التيار البراغماتي تحت قيادة وزير الخارجية المصري السابق محمد أبو الغيط الدور المصري في ثلاثة محاور:

المحور الأول: هو محور عملية حفظ السلام والتي قام بها الاتحاد الإفريقي قبل أن تنضم أطرافاً من الأمم المتحدة في صورة حزمة الدعم الخفيف وحزمة الدعم الثقيل ثم القوة المهجنة للأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي في دارفور اليوناميد (United Nation and African Union Mission in Darfur, UNAMID) والتي شاركت فيها القوات المصرية بنحو ١٢٠٠ جندي مصري.

المحور الثاني: هو الشق الإنساني حيث تعرضت الكثير من القوافل والمخيمات والمعسكرات إلى

منها السودان ودول القرن الإفريقي، يتجلى ذلك من خلال الدور الذي لعبته الوساطة القطرية بين كل من إريتريا وإثيوبيا لحفظ الأمن والاستقرار في منطقة القرن الإفريقي وأيضاً في إقرار المصالحة الصومالية من خلال استضافتها عدداً من قيادات المعارضة خاصة من قيادات اتحاد المحاكم الإسلامية. (حسب الله، ٢٠١٠)

يختلف المحلل (أحمد، ٢٠١٠) مع وجهة النظر السابقة ويعتقد بأن التناقضات السياسية والإستراتيجية هي التي تسمح بهامش الحراك للدور القطري الذي يستثمر تناقضات الأدوار الكبرى.^(٤٠) سودانياً، يمكن

(٤٠) في الأزمة اللبنانية التي أعقبت أحداث التاسع من مايو ٢٠٠٨ لعبت قطر دورها في رعاية مؤتمر الدوحة لتسوية الأزمة اللبنانية، وكان واضحاً في تلك الأجواء أن الدور المفترض والغائب والرئيسي هو الدور السعودي-السوري، لكن الخلافات التي كانت تحكم العلاقة بين سوريا والسعودية سمحت بهامش حراك للدور القطري بالإضافة إلى الضوء الأخضر الذي سمحت به إيران لقطر - باعتبار هذه الأخيرة إحدى دول محور الممانعة لتحقيق النجاح في ذلك المؤتمر. وبالنسبة لأمريكا، ليس هناك اهتمام إستراتيجي بلبنان. فلبنان يظل بالنسبة لأمريكا بمثابة خطأ تاريخي وجغرافي) كما عبر ذات مرة وزير خارجية أمريكا الأسبق هنري كيسنجر، ولهذا فإن الحراك القطري على هامش هذه القناعة مسموح به (أحمد، ٢٠١٠). كما وفرت علاقة قطر الإستراتيجية المتميزة مع الولايات المتحدة الأمريكية—والتي تمثلت في أكبر قاعدة جوية أمريكية على الأراضي القطرية وتوطدت هذه العلاقة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١—الأرضية لإمكانية دعم أمريكي للدبلوماسية القطرية النشطة في تسوية العديد من الأزمات على المستوى الإقليمي.

السودانية أن تتعامل مع رغبات المجتمع الدولي بهذا القدر من الفهم للاحتياجات." (المرجع نفسه)

الدور القطري

يعتقد بعض المحللون أن اختيار الحكومة القطرية للقيام بهذه الوساطة من أجل تسوية أزمة دارفور، نابع من السمات الرئيسة التالية:

السمة الأولى، إن الدبلوماسية القطرية أثبتت كفاءة عالية في الأداء والفاعلية في تسوية العديد من الأزمات العربية، ولعل آخرها الدور القيادي القطري في تسوية الأزمة اللبنانية، التي تعتبر من أخطر الأزمات العربية.

السمة الثانية: لقد نجحت الدبلوماسية القطرية خلال السنوات القليلة الماضية في القيام بعدة وساطات ناجحة بين حركتي فتح وحماس، لاسيما بعد سيطرة هذه الأخيرة على قطاع غزة، وقامت الحكومة القطرية أيضاً بجهود لإقرار تهدئة مستمرة بين الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية.

كما توسطت قطر بين إيران والإمارات في نزاعهما حول ملكية جزر طناب الصغرى وطناب الكبرى وأبو موسى بالخليج حيث ساهمت في اللجنة الثلاثية الخليجية المكلفة بإيجاد آلية لتسوية الخلاف بين إيران والإمارات العربية المتحدة في شأن الجزر الإماراتية.

السمة الثالثة: إن الدبلوماسية القطرية مطلعة بشكل جيد على الجوانب المختلفة للأزمات التي يعاني

واحدة، وتم توقيع عدد من الاتفاقيات المبدئية بين الحكومة السودانية وبعض الحركات، تم بموجبها التفاوض على كثير من القضايا الجوهرية. كما تشاورنا مع ممثلي المجتمع المدني والنازحين واللاجئين حول العملية السلمية الجارية" (صحيفة السيادة الإلكترونية، ٢٠١٠).

نجحت الوساطة القطرية في إعداد وثيقة سلام شامل أخذت في الاعتبار اتفاقيات السلام والاتفاقيات الإطارية التي تم توقيعها في الدوحة، ومواقف الأطراف والمشاورات التي تمت مع المجتمع المدني، وكل ما تم حول هذه الأزمة، لتكون أساساً موحداً للسلام في دارفور، تمت مناقشتها مع كافة الأطراف دون استثناء.

في البدء حظي الدور القطري بوجه خاص، بقبول كبير من قبل حركة العدل والمساواة التي تعد أقوى الحركات المتمردة المسلحة في دارفور تأثيراً، حيث ثمنت الحركة تصريحات وزير الخارجية القطري لإذاعة البي بي سي (BBC)، وذلك بعد يومين من النجاح الكبير لوساطة دولة قطر بين الفرقاء في لبنان والتي أفاد فيها بأن وصفة (الدوحة) لتسوية المشكلة في لبنان، يمكن لو توافرت الظروف، أن تكون ناجعة ومفيدة لمشكلة دارفور. وعلى الصعيد الآخر رحبت الحكومة السودانية بالدور القطري وذلك حين صرح وأشاد الدكتور مصطفى عثمان إسماعيل، مستشار الرئيس السوداني بجهود قطر في دعم خطط تحقيق السلام في

تحليل اهتمام قطر برعاية مفاوضات دارفور تحت ما يسمى "باتفاق الدوحة" و"منبر الدوحة" جاء على هامش الخلاف بين السودان ومصر، كما أن الولايات المتحدة التي تدرج السودان ضمن منطقة القرن الإفريقي أي خارج المنطقة العربية لسياساتها سمحت لقطر بذلك الدور كأحد الحلول المقترحة لمشكلات السودان الشمالي، بعيداً عن السودان الجنوبي الذي تتولى الولايات المتحدة إدارة ملفه بامتياز.

تولت دولة قطر، في إطار اللجنة الوزارية العربية الإفريقية^(٤١)، رعاية جهود الوساطة لتسوية الصراع في دارفور. وفي هذا الإطار قامت دولة قطر بالتنسيق التام مع جبريل باسولي الممثل المشترك للاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة باستضافة "مفاوضات الدوحة" في ١٤ يناير ٢٠٠٩. وبعد عقد العديد من الاجتماعات واللقاءات لأطراف الأزمة، توصلت بعض فصائل دارفور إلى توقيع الاتفاق الإطاري في الدوحة بتاريخ ١٧ فبراير ٢٠٠٩. وأوضح أمير قطر أنه بالرغم من الصعوبات التي واجهت الوساطة، فإن الجهود تواصلت، حيث تم التمكين بمساعدة قادة دول الجوار من التغلب على بعض هذه الصعوبات، وقال: "استطعنا أن نجتمع العديد من الفصائل في حركة

(٤١) تضم اللجنة الوزارية العربية كلا من الجمهورية الجزائرية والمملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية والجمهورية العربية الليبية وجمهورية مصر العربية والأمين العام لجامعة الدول العربية ورئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي.

اشتملت الوثيقة النهائية لسلام دارفور على سبعة محاور حول التعويضات وعودة النازحين واللاجئين، اقتسام السلطة والوضع الإداري، واقتسام الثروة، حقوق الإنسان والحريات الأساسية، العدالة والمصالحة، والوقف الدائم لإطلاق النار والترتيبات الأمنية النهائية، وآلية التشاور والحوار الداخلي وآليات التنفيذ. أولت الاتفاقية اهتماماً خاصاً بمجموعة النازحين واللاجئين في المادة ١٧ فقرة ١٢١ والتي نصت على إن أولى أوليات هذه الاتفاقية تتمثل في تلبية احتياجات المناطق المتضررة من الصراع مع إيلاء عناية خاصة لهذه المجموعة وضمان توفير الخدمات الأساسية والأمن اللازم لعودتهم لديارهم، وتقديم المساعدة لإدماج العائدين في مجتمعاتهم بما في ذلك استرداد حقوقهم في امتلاك الأراضي، وتعويضهم عن الخسائر والأضرار التي لحقت بهم جراء الصراع.

كما أعطت الاتفاقية أولوية خاصة لتنمية وإدارة الأراضي والحواكير والموارد الطبيعية، حيث نصت الاتفاقية على تعديل قانون تسجيل وتسوية الأراضي ليتضمن إقرار وحماية حقوق ملكية الأراضي القبلية (الحواكير) والحقوق التاريخية المتعلقة بالأرض

السودان قاتلاً "إن قطر ساهمت بجهود كبيرة في تحقيق السلام في شرق السودان فضلاً عن نجاحها في ملف لبنان وأعرب عن أمله في أن تكفل جهود قطر بالنجاح وليحتفل الجميع بتحقيق السلام في دارفور" (المرجع نفسه).

ولقد صرح الرئيس البشير في عدة لقاءات بان منبر الدوحة هو الإطار الوحيد الذي ستفاوض الحكومة من خلاله الحركات المسلحة والفصائل الدارفورية. وبعد ٣٠ شهراً من المفاوضات وقعت الحكومة السودانية وحركة التحرير والعدالة^(٤٢) في الدوحة على وثيقة سلام دارفور في ١٤ يوليو ٢٠١١. حيث تم التوصل إلى الوثيقة من خلال مؤتمر "أهل المصلحة في دارفور"^(٤٣) الذي عقد في الدوحة في مايو ٢٠١١.

(٤٢) حركة التحرير والعدالة هي أحد الجماعات الدارفورية يترأسها دكتور التجاني سيسي وهي تحالف لعشر جماعات صغيرة تشكل التجمع في فبراير ٢٠١٠، ولقد وقعت الحركة اتفاقية وقف إطلاق النار مع الحكومة السودانية في مارس ٢٠١٠م ويلاحظ بان الحركة ميدانيا ليس لديها الحضور والقوة العسكرية التي تتمتع بها كل من حركة العدل والمساواة وحركة تحرير السودان جناحي مناوي وعبد الواحد.

(٤٣) وسط اهتمام كبير من المجتمع الدولي ممثلاً في الأمم المتحدة، الاتحاد الإفريقي، الجامعة العربية والمؤتمر الإسلامي والشركاء وبحضور مساعد رئيس حكومة السودان وقراءة أربعمائة مشارك من مختلف القطاعات الدارفورية أنعقد مؤتمر أصحاب المصلحة في الدوحة في الفترة ٢٧-٣١/٥/٢٠١١م ولقد تم فيه اعتماد=

= وتقديم التوصيات للوثيقة النهائية لسلام دارفور من قبل المشاركين في المؤتمر.

لمفاوضات الدوحة قائلاً "إن الاتفاق الذي يتم التوقيع عليه اليوم بين الحكومة وحركة التحرير والعدالة يمنح الحركة منصب وزير اتحادي ووزيري دولة ووالي للولايات الجديدة في دارفور وزراء ومعتمدين بولايات دارفور" وأضاف قائلاً "بان مشاركة أهل دارفور في السلطة ستكون وفق نسبة سكان دارفور لسكان السودان".^(٤٦)

وأسوة بما ورد في اتفاقية أبوجا المادة ٦، نصت المادة ١٠ من وثيقة الدوحة على إنشاء سلطة دارفور الإقليمية على أن تكون الأداة الرئيسية لتنفيذ الاتفاق وتعزيز الأمن والسلام، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستقرار والنمو كذلك تعزيز العدالة والمصالحة وتضميد الجراح. كما نصت أيضا على أن تشرف سلطة دارفور الإقليمية على إجراء استفتاء لتحديد الوضع الإداري لدارفور وخاصة فيما إذا كان سيتم الإبقاء على نظام الولايات الثلاثة أم يجرى الاعتماد على إقليم واحد.^(٤٧)

ووفقا لوثيقة الدوحة كان من المفترض أن يتم الاستفتاء الإداري- وهو على خلاف الاستفتاء السياسي لجنوب السودان الذي انتهى بانفصال الجنوب- عبر خيارين: إقليم واحد أو عدد من الأقاليم

والمسارات التقليدية والعرفية للمواشي وفرص الوصول إلى مصادر المياه.^(٤٤)

رحب مجلس السلم والأمن الإفريقي ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بالوثيقة، كما رحب المجتمع الدولي والولايات المتحدة وأهل دارفور بالاتفاقية وحثوا الحركات المسلحة الأخرى بالتوقيع على الوثيقة. لم توقع حركتا تحرير السودان (جناحي مناوي وعبد الواحد) والعدل والمساواة على الوثيقة، رغم إن الأخيرة صرحت على لسان الناطق الرسمي جبريل إبراهيم محمد بان الوثيقة محاولة مبدئية للسلام في دارفور وأن حركة العدل والمساواة ستعمل على جمع صف المقاومة "لأجل أن تكون الاتفاقية المرجوة شاملة للجميع" كذلك تقف الحركة مع مضمون بيان الوثيقة "لما تمثله من توازن راعي كافة الجوانب التي يجب إن تراعى" (قناة الجزيرة الإخبارية، ٢٠١١).

إلا أن المتحدث الرسمي باسم حركة العدل والمساواة وصف وثيقة الدوحة بأنها "اتفاقية توظيف، إذ تعطي وظائف دبلوماسية لمن وقع عليها وتفشل في إيجاد حلول للمشاكل الحقيقية في دارفور".^(٤٥) وذلك بعد تصريح المتحدث الرسمي باسم وفد الحكومة

(٤٤) لمزيد من المعلومات انظر وثيقة الدوحة لسلام دارفور:

<http://unamid.unmissions.org/Portals/UNAMID/DDPD%20Arabic.pdf>

(٤٥) نقلا عن جريدة الرياض الجمعة ١٥ يوليو ٢٠١١، عدد

: ١٥٧٢٦

<http://www.alriyadh.com/2011/07/15/article650904.html>

(٤٦) صحيفة عرب نيوز ١٥/٧/٢٠١١:

http://arabic.news.cn/speak/2011-7/15/c_13986101.htm

(٤٧) المرجع نفسه.

ولكن يمكن القول بأن الوساطة القطرية مقارنة بتجارب الحكومات الأخرى (التشادية، المصرية والليبية) قد نجحت نسبياً - من خلال المفاوضات التي استمرت ٣٠ شهراً ومن خلال دبلوماسيتها طويلة النفس والوعود بإنشاء بنك للتنمية في دارفور برأس مال مقداره مليوناً دولار يتم من خلاله دعم الأوضاع الإنسانية والاقتصادية في الإقليم - إن تقنع بعض الحركات المسلحة بتوقيع اتفاقية "وثيقة سلام دارفور" وأن يحل بعض الهدوء في إقليم دارفور. ولكن ما تزال هنالك عدة تحديات تواجه الدور القطري وتهدد "وثيقة سلام دارفور"، ومن أهمها:

أولاً: أزمة دارفور ما تزال تعاني من مشكلة تعدد الفصائل والحركات الدارفورية. ولقد تمت عدة محاولات لتجميع هذه الحركات والفصائل في أروشا وجوبا وطرابلس. لذا يعتبر توحيد الفصائل الدارفورية من أصعب الأمور، وأن هذا الأمر مازال يؤثر في أي تحرك نحو السلام. فلذا، فإن الخطوة الأساسية هي - على أقل تقدير - بناء أرضية مشتركة وآلية تمكن الفصائل من توحيد مطالبهم وأجندتهم للتفاوض مع الحكومة السودانية قبل الشروع في محادثات رسمية وكذلك وضع هيكل عام يضمن حقوق بقية الفصائل والتي تلجأ دائماً إلى المقاطعة.^(٤٩)

وذلك بعد مرور عام من توقيع اتفاقية الدوحة (إي في يوليو ٢٠١٢). ولكن استبقت حكومة البشير الأحداث وأصدرت مرسوماً رئاسياً في ١٠ يناير ٢٠١٢ باستحداث ولايتي وسط دارفور وشرق دارفور لتصبح ولايات الإقليم خمسة ولايات. وذلك على عكس ما كانت تدعو لها الحركات الدارفورية المسلحة والتي لم توقع على الاتفاقية، مما زاد من تعنتها ورفضها الدخول في مفاوضات مع حكومة البشير.

هنالك تخوف من المراقبين بأن تنتهي الاتفاقية إلي ما آلت إليه اتفاقية الشرق عام ٢٠٠٦ بين الحكومة وحركة البجة وجماعة الأسود الحرة والتي حصل بموجبها أبناء الشرق على وعود بالتنمية وعدة وظائف قيادية. وقد أقر رئيس مؤتمر البجة بأن وجودهم في السلطة شكلي، ولا يشاركون مشاركة فعلية أو حقيقية في صنع القرار السياسي (موسي، ٢٠١٠).

إن الفرصة لتفعيل هذه الاتفاقية وتطبيقها على أرض الواقع ضعيفة واتفق مع الباحثة أماني الطويل بأن "وثيقة الدوحة للسلام في دارفور" تشكل "مخرجاً دبلوماسياً لكل من السودان ودولة قطر من الطريق المسدود الذي كانت الأزمة في دارفور قد وصلت إليه. وهي أزمة قابلة للتفاعل في المراحل المقبلة من تاريخ السودان".^(٤٨)

(٤٩) لمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى المركز التشادي

للدراسات الإستراتيجية :

<http://lecentretchadien.blogspot.com>

(٤٨) مقابلة تلفزيونية لقناة دويتش فيل مع دكتورة أماني الطويل :

www.dw.de/dw/article/0,,15240596,00.html

تصعيد الجدل القانوني حول الصراع في دارفور دون محاولة فهم آثاره السياسية أدت إلى توقف مفاوضات السلام مع الحركات المسلحة، بل تعنت بعضها وانسحاب حركة تحرير السودان من اتفاقها مع حكومة البشير. وفي هذا الشأن أوضح رئيس السنغال عبد الله وداي قائلاً: "أن اتهام المحكمة الجنائية جاء ليعقد الأمور، لان المتمردين يقولون الآن كيف لنا أن نتفاوض مع رئيس سيذهب إلى السجن"^(٥٠)

ويرى البعض أن مذكرة توقيف البشير تحولت من قرار قانوني إلى أداة سياسة تصب في مصلحة الحركات الدارفورية المسلحة وفاعلين آخرين لهم مصلحة في الإقليم. كما انه من خلال قرار التوقيف سعت المحكمة إلى إثارة الانتباه لقضايا لا تعتبر من صميم سلطة المحكمة مثل: كارثة إنسانية، بناء الدولة، فض النزاعات، ومنع النزاعات في المستقبل (Babuna, 2010).

رابعاً: ظهور بوادر للدور الغائب لكل من مصر وليبيا خاصة بعد تصريحات قيادات حركة العدل والمساواة عن انحياز قطر لتوجهات الحكومة السودانية، واستقبال كل من القيادات المصرية والليبية السابقة لزعيم الحركة إبراهيم خليل. ويعتقد البعض بأن الدبلوماسية المصرية في عهد الرئيس مبارك تقلل من دور الدبلوماسية القطرية في تسوية الصراعات في الدول

ثانياً: إن مفاوضات الدوحة لم تنجح في ضم عناصر أساسية وفاعلة في مشكلة دارفور تتمثل في حركة تحرير السودان (جناح عبد الواحد وجناح مناوي) و خليل إبراهيم رئيس حركة العدل والمساواة. لذلك فإن التوقيع على الاتفاقية يعتبر جزئياً وبمثابة مولود ناقص، يحمل نفس الأعراض التي أدت لفشل اتفاقية أبوجا والتي قاطعتها أقوى الحركات المسلحة بدارفور، وبذلك تصبح الاتفاقية عاجزة عن تحقيق الأمن والاستقرار في الإقليم وإنهاء الأزمة . وعليه، يتوقع أن تصعد الحركات المسلحة نشاطها العسكري على الأقل من باب لفت النظر وإثبات عدم شمولية الاتفاق وعجزه عن تحقيق الاستقرار، وربما تدفع هذه الخطوة إلى مزيد من التحالفات وتوحيد الحركات ضد الاتفاقية (التاي، ٢٠١١).

كما تشير المعطيات بان هذه الحركات قد تتخذ دولة جنوب السودان الجديدة ملاذ أمنها لها لشن عملياتها العسكرية ضد الحكومة السودانية. ولقد أكدت كثير من الدراسات بان تطويل أمد الحروب الأهلية لا يقتصر بعدد وعتاد الحركات المسلحة، إنما بوجود قاعدة عسكرية خارج الوطن تشن من خلالها عملياتها العسكرية (Adyin and Patrick, 2011).

ثالثاً: جعلت مذكرة التوقيف بشأن الرئيس السوداني عمر حسن البشير من الصعب التوصل لاتفاق سلام مع الحركات المسلحة. ويعتقد بعض من القادة الأفارقة بأن سعي المحكمة الجنائية الدولية إلى

(٥٠) <http://news.bbc.co.uk/2/hi/african/7923797-stm:BBC>. Africa.News

بدفع الاستحقاقات وذكر أنه استلم صورة من خطاب الرئيس الموجه لتلك الوزارة، مضيفاً: "ونعول بعد الالتزام الحكومي على التزامات مؤتمر المانحين لدفع عملية السلام في دارفور."^(٥٢)

إلا انه في الأوان الأخيرة تكلفت مساعي رئيس سلطة دارفور الإقليمية (السيسي) في استقطاب ٥٠٪ من ميزانية مشاريع تنمية الإقليم وذلك حين تم تخصيص ٨٨.٥ مليون دولار من المنحة القطرية في مؤتمر المانحين الذي عقد في الدوحة في ابريل ٢٠١٣. واعتمد المشاركون في المؤتمر تشكيل لجنة متابعة فنية يمتد عملها لمدة سنة برئاسة قطر وعضوية حكومة السودان، والسلطة الإقليمية لدارفور، وفريق الأمم المتحدة القطري، وبعثة الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي المشتركة (يوناميد) وممثلين عن المانحين وشركاء التنمية.^(٥٣)

الخاتمة: الدور العربي - الإفريقي

لتسوية الصراع بين التنافس والتباين

أكدت الدراسات (Touval,1982, Young, 1967,) بأن الصراعات (Bercovitch et.al, 2000, Park, 2010)

(٥٢) بوابة الشرق ١٣ ديسمبر ٢٠١٢:

<http://www.al-sharq.com/ArticleDetails.aspx?AID=223658>

&CatID :

(٥٣) مركز أنباء الأمم المتحدة:

http://www.un.org/arabic/news/story.asp?newsID=18356#.Ui2_53_DXzw

العربية وتصفها بعدم الاحترافية والاستعاضة عن ذلك بدفع الأموال (Rolandsen and Jacob, 2010).

خامساً: عدم التزام المانحين الدوليين والمجتمع الدولي بتعهداته المالية والسياسية ولقد كان ذلك من أهم أسباب انهيار اتفاقية أبوجا، حيث اعتمدت الحكومة السودانية على المجتمع الدولي لتنفيذ مشروعات التنمية في الإقليم ودفع التعويضات. ولقد حذر التجاني السيبي رئيس حركة التحرير والعدالة الموقعة على الاتفاقية من أن تلك الحكومة والمانحين في الإيفاء بتعهداتهم لصندوق أعمار دارفور وبالغة ٣.٦٥ مليار دولار، والتباطؤ في إنفاذ بند الترتيبات الأمنية يجعل اتفاق الدوحة للسلام في مهب الريح وصرح بأن اتفاق الدوحة ليس مثاليا ولكن البديل يبدو قاتما ومخيفاً.^(٥١)

تداول الإعلام السوداني الخلافات بين حركة التحرير والعدالة وحكومة البشير حول الالتزامات المالية، حيث أوضح التجاني السيبي رئيس السلطة الإقليمية ورئيس حركة التحرير والعدالة مبينا أن القضايا التي لها أثر مباشر على أرض الواقع مازالت عالقة مثل الترتيبات الأمنية وحال عدم توفر الإمكانات دون تنفيذها في وقتها المعلوم. إلا انه بعد لقائه مع القيادة السودانية في الخرطوم صرح قائلاً "إنه سعيد بأن لقاءه بالرئيس عمر البشير أثمر توجيهها لوزارة المالية

(٥١) صحيفة الراكوبة الإلكترونية:

<http://www.alrakoba.net/articles-action-show-id-20506.htm>

الضعيفة في الحركات المسلحة بغرض زرع الخلافات^(٥٤) بينهم وإحراج الأطراف القوية إقليمياً ودولياً. الوساطة الفاعلة تتطلب من الوسيط أو الوسطاء عدم تكرار أو استبعاد الإستراتيجيات التي لم تؤد إلى سلام دائم بالإضافة إلى الاستفادة من تجربة الوساطة القطرية التي كانت أكثر فاعلية مقارنة بالوساطة التشادية أو الليبية.

(٥٤) الحكومة السودانية عملت على توقيع اتفاق مع الفصيل المنشق عن حركة العدل والمساواة "محمد بشر" يوم الخميس ٢٤ يناير ٢٠١٣ في الدوحة وينص الاتفاق على التوقيع على جدول أعمال المفاوضات بينهما من أجل تحقيق تسوية شاملة للصراع في دارفور على أساس وثيقة الدوحة للسلام في دارفور وقال الوسيط القطري ال محمد ، وعائشة مينداودو الوسيط المشترك بالإجابة للاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة لدارفور، في بيان مشترك "إن التوقيع على جدول الأعمال بين الحركة والحكومة يمهّد للبدء الفوري في المفاوضات بين الطرفين طبقاً لما تم الاتفاق عليه بينهما في الإعلان الصادر يوم ٢٤ أكتوبر ٢٠١٢ حول الالتزام بعملية السلام ووقف الأعمال العدائية، وذلك من أجل الوصول إلى اتفاق سلام شامل يضع حداً للنزاع في دارفور". ومن جانب الحركات المسلحة، وصفت حركة العدل والمساواة ما جرى في الدوحة بأنه سيناريو تم توقيعه منذ فترة على استيعاب المجموعة المنشقة من الحركة في الجانبين العسكري أو السياسي من قبل الحكومة. وأكد جبريل آدم بلال الناطق الرسمي لحركة العدل والمساواة (لراديو دبنقا) ، "أن المنشقين الذين وقعوا في الدوحة وقعوا على ورقة (فاضيه)" وأضاف جبريل قاتلا "ليست هناك أي ورقة تتضمن حقوق أهل دارفور، ولا أعتقد أن هذه المجموعة تستطيع أن توقع على وثيقة من شأنها أن تسكت السلاح بدارفور أو تحل الإشكالية الحقيقية التي من أجلها قامت الحرب" (<http://ifhamdarfur.net/?p=8677>).

ذات الطابع الإثني أو الإيديولوجي أو تلك التي تطالب بتقرير المصير، تعقد دور الوسيط بل يصعب، في معظم الأحيان، الوصول فيها إلى اتفاقيات نهائية وإلى سلام دائم. كذلك طبيعة وموقع الأطراف المتنازعة من حيث القوة العسكرية يجعل الطرف الأقوى أقل حماساً للمشاركة في المفاوضات لأنه يعتبر الوسيط حاجزاً أمام تحقيق مكاسبه. وعلى الجانب الآخر الطرف الأضعف يكون أقل حماساً للمشاركة في المفاوضات خوفاً من أن الطرف القوي سيستخدم الوسيط كمعبر لتحقيق مكاسب خاصة علي حسابيه.

وبالنظر إلى الصراع في دارفور، نجد أن عدم نجاح الوساطة العربية الإفريقية المتمثلة في "وثيقة الدوحة" في الوصول إلى سلام دائم يعزى ليس فقط لشدة الخلاف بين الأطراف المتنازعة في دارفور ودور القوى الخارجية، بل يرجع أساساً إلى عدم ثقة الحركات المسلحة الأقوى في حيادية الوسيط وكونه حاجز يحول دون تحقيق مصالحها وأجندتها.

ولتحقيق وساطة أكثر فاعلية لا بد من وساطة لا يستبعد فيه أي طرف بل تتقاسم المسؤوليات فيها القوى الإقليمية (مصر، ليبيا وتشاد)، والمنظمات الإقليمية (الاتحاد الإفريقي والجامعة العربية) للوصول إلى تحقيق سلام دائم وليس تسوية مع الأطراف

ومن النتائج الأخرى التي تؤكد هذه الدراسة أن الجامعة العربية لم تنصب نفسها قائدة للسلام في إقليم دارفور بالرغم من العدد الضخم من المبادرات العربية، في حين أخذ الاتحاد الإفريقي زمام المبادرة لإدارة عملية السلام في الإقليم. ويرجع ذلك لعدة أسباب من ضمنها:

- ١ - مفهوم الوساطة وفقا لميثاق الجامعة العربية يقتصر على الصراعات بين الدول العربية، وتسعي الجامعة العربية إلى تعزيز الوحدة العربية والسلام في مواجهة العالم الخارجي، ومن ثم كان جل اهتمامها ينصب على حروب الخليج المختلفة، وحرب العراق والصراع الفلسطيني الإسرائيلي.
- ٢ - يعتمد نجاح الوساطة لدى جامعة الدول العربية على شخصية وكفاءة الأمين العام، وفي بعض الأحيان علي دبلوماسية مؤتمرات القمة كوسيلة لتسوية النزاعات^(٥٦). والملاحظ أن حصر الوساطة في شخص الأمين العام تعتمد على صلاحياته وفقا للميثاق الجامعة، وهي في الواقع غير كافية للقيام بواجباته. كما إن نجاح دبلوماسية مؤتمرات القمة محدودة نتيجة للخلافات والمصالح المتباينة لدول الجامعة العربية.

أعتقد أن النجاح النسبي للوساطة القطرية يرجع إلى ما تتصف به الدبلوماسية القطرية من سياسة النفس الطويل والمرونة والديناميكية البراغماتية وكذلك قدرتها على توظيف الأدوات الاقتصادية والسياسية، بالإضافة لاستخدامها لمنبرها الإعلامي "قناة الجزيرة" كأداة لتحقيق أهدافها الدبلوماسية. وتتفق هذه النتيجة مع الدراسة الميدانية التي قام بها مجموعة من الباحثين لاختبار أهمية إستراتيجية الوسيط في تسوية الصراعات. ولقد خلصت تلك الدراسة إلى أن ٥٢.٣٪ من الوساطة نجحت حين استعملت إستراتيجية التحايل^(٥٥) (manipulative strategy) بينما نجحت الإستراتيجية التي تقدم فيها التسهيلات (facilitative strategy) بنسبة ٣٢.٣٪. (Park, 2010).

(٥٥) يرتبط مصطلح (Manipulative) بمفهوم التعامل الذكي والحذر بين البشر ويعتمد هذا المصلح علي عدة أسس علي سبيل المثال: (١) يتفق مع حالة قائمة حيث يتم إيهام الفرد بإمكانية إشباع أي من حاجاته بسهولة ويسر، (٢) إشراك الآخرين ودمجهم في القضايا من خلال استخدام الضمير "نحن" دوما. ومن يستخدم هذه الإستراتيجية لابد له إن يتبع عدة قواعد مثل التعرف علي الخصوم في جميع السياقات التي تحيط به، واختيار الوقت والوضع المناسبين، حيث إن عملية إصدار القرار يجب أن تراعي الوضع العام للفرد الذي ينوي اتخاذ القرار ومعرفة الشخص الذي يؤثر فيه القرار. (لمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى حسن، علي عمار "التحايل السياسي: إستراتيجيات المواجهة الحذرة" في السياسات المحلية والدولية"، السياسة الدولية، ٢٠١٠. صص (٥٠-٦١).

(٥٦) لمزيد من المعلومات عن دور الأمين العام انظر (دهبي، ٢٠٠٦).

مسئولية انتهاكات تعادل "جرائم حرب". ترجع أهمية لغة النتائج التي توصلت إليها اللجنة الدولية في أنه لو تم وصف العنف في دارفور "بالإبادة الجماعية" لكان لزاماً على القوى الكبرى التدخل عسكرياً لوقف العنف ضد المدنيين بينما تسمية العنف ب"الجرائم ضد الإنسانية" و"جرائم حرب" يتطلب تدخلاً قانونياً محدوداً يتمثل في تسليم مرتكبي تلك الجرائم (ممداني، المرجع السابق).

ويتضح مما سبق أن دور الاتحاد الإفريقي تزامنت فيه عملية حفظ السلام مع صنع السلام.^(٥٨) حيث تم نشر قوات Amis لحماية المدنيين وإيجاد مناخ مستقر لعملية الوساطة والتفاوض ومن ثم مراقبة انتهاك وقف إطلاق النار بعد توقيع الاتفاق بين أطراف الصراع. وعليه فإن مرحلة حل الصراع بين الأطراف وبناء السلام - بما يتضمنه من تنمية مستدامة ومشاركة فعلية في السلطة وبناء المجتمع المدني والمنظمات الحقوقية - في إقليم دارفور لم تنل حظاً من التحقيق في أجندة الاتحاد الإفريقي الحالية.

وبالرغم من التنافس والتباين في الدور الذي تلعبه المنظمات والحكومات الإفريقية والعربية لتسوية

٣ - يتقدم الاتحاد الإفريقي الجامعة العربية فيما يخص هيكلته المؤسسية، وإرادته السياسية ودعم أغلب الأعضاء له.

٤ - يمتلك الاتحاد الإفريقي الآليات والنظام المطبق للتدخل والتعامل مع الصراعات مثل أزمة دارفور.

٥ - الانفتاح السياسي لإفريقيا مكن القادة الأفارقة من مناقشة التدخل الانتقائي وعلى أساس هذه السياسة تبني الاتحاد الإفريقي (من خلال مجلس السلم والأمن) النظام الأمني الأكثر تدخلاً في العالم فيما يخص جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية.^(٥٧)

الإطار الإستراتيجي للاتحاد الإفريقي لفهم الصراع في دارفور تداخلت فيه الأهداف السياسية مع الإنسانية والأخلاقية وهو يستند على اعتبارين: "حماية السكان المدنيين" و"إيجاد تسوية سياسية شاملة". حيث اتفق الاتحاد الإفريقي مع ما توصلت إليه اللجنة الدولية التابعة للأمم المتحدة والتي كلفت بإجراء تحقيق بشأن الوضع في دارفور في وصف العنف الذي يرتكب في دارفور من قبل الحكومة يعادل "الجرائم ضد الإنسانية" وليس "إبادة جماعية" كما أدعت بعض الجماعات الدولية، كما حمل التحقيق المتمردين

(٥٨) لمزيد من المعلومات عن الفرق بين عملية حفظ السلام وصنع السلام وبناء أنظر الشافعي، تسوية الصراعات في إفريقيا: ٢٠٠٩ صفحات ٣٠-٣٤.

(٥٧) لمزيد من المعلومات أنظر ويبر، وبيرامبو، أوراق مؤتمر مؤسسة فرايد: ٢٠١٠

تتبعها المحكمة في قراراتها حيث تشدد على ملاحقة ومعاينة قيادات من دول العالم الثالث بينما تتغاضى عن جرائم حرب ارتكبتها قيادات إسرائيلية ضد الفلسطينيين.

يتفق أكاديمي غربي (هيجليت، المرجع السابق) مع الموقف العربي الإفريقي في أن التركيز الأمريكي الأوربي على العدالة وعلى حماية المدنيين ليس هو أفضل سبيل لربط الرأي العام العربي والإفريقي وإثارة وعيه حول الوضع في دارفور لأن هذه المفاهيم مختلطة بشبكة من المظالم وبسبب تطبيق الحكومات الغربية الانتقائي لمفاهيم العدالة والحماية.

على الصعيد العربي، طالبت الدول العربية بعقد مؤتمر دولي تشرف عليه الجامعة العربية بالتنسيق مع الاتحاد الإفريقي، ويتضمن وضع خارطة طريق وجدول زمني لتسوية الأزمة مع إعطاء الأولوية للتسوية السلمية، وإعطاء القضاء السوداني الفرصة لتشكيل المحاكم المناسبة مع تقديم المساعدة العربية والإفريقية من خلال قضاة ومحامين عرب وأفارقة (عاشور، ٢٠١٠).

وقد أعلنت قطر أن "مذكرة التوقيف لا تخدم الأمن والاستقرار في إقليم دارفور المضطرب، ومن شأنها إعاقة الجهود التي قامت بها قطر لإحلال السلام في دارفور" وطالبت مجلس الأمن باستخدام صلاحياته وفق المادة ١٦ من نظام المحكمة الأساسي في إرجاء النظر في الطلب لفترة عام لإفساح المجال للجهود

الصراع في دارفور إلا أن مذكرة التوقيف^(٥٩) بحق الرئيس البشير والتي أصدرها المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لويس مورينو أوكامبو في مارس ٢٠٠٩ مهدت لاتخاذ موقف موحد من خلال الجامعة العربية والاتحاد الإفريقي والرأي العام العربي الإفريقي الذي يرى توقيف البشير وهو على سدة الحكم لا يمكن النظر إليه من الزاوية القانونية فقط، إنما لا بد من أخذ الجوانب السياسية والإنسانية بعين الاعتبار. وتعرض هذا الموقف الموحد إلى معايير العدالة المزدوجة التي

(٥٩) بموجب المادتين ٢ و٧ من ميثاق المحكمة الجنائية تم توجيه تهمة جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية إلى عمر البشير بوصفه رئيساً لحكومة السودان والقائد الأعلى للقوات المسلحة. وقد جاء في حيثيات القرار بان الجرائم التي على أساسها وجهت الاتهامات ارتكبت على مدار خمس سنوات من العمليات المسلحة التي شنتها الحكومة ضد جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة وجماعات أخرى مسلحة في دارفور تعارض الحكومات. وأن البشير مسئول جنائياً، واسهم بطريقة غير مباشرة في جرائم بطريقة مقصودة، وشن هجوماً في أجزاء ومناطق مهمة ضد السكان المدنيين في دارفور، وكذلك قام بعمليات قتل وتعذيب ونقل أعداد كبيرة من المدنيين قسراً، ونهب للثروات من تلك المناطق. لمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى:

<http://www.icc-cpi.int/NR/exeres/0EF62173-05ED-403A-80C8-F15EE1D25BB3.htm>

كذلك الرجوع إلى " المحكمة الجنائية الدولية والسودان: الوصول للعدالة وحقوق المجني عليهم" تقرير برنامج المحكمة الجنائية الدولية عن مؤتمر المائدة المستديرة، الخرطوم أكتوبر ٢٠٠٥م الذي نظمته الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان (www.fidh.org)، والمنظمة السودانية لمكافحة التعذيب.

إفريقي فاعل لحل أزمة دارفور يدرك تعقيداتها بكل أبعادها السياسية والإنسانية والقانونية؟

الإجابة على هذا التساؤل تتطلب من المنظمات والحكومات العربية الإفريقية أن تقوم بالآتي أولاً: امتلاك رؤية شاملة للنزاع في دارفور وعدم اختزال الصراع في الرواية التي تكررهما الحكومة السودانية بأنه صراع قبلي حول المرعى^(٦٠). رؤية لا يكون هدفها الأساسي المحافظة على أمن النظام السوداني، بل السعي إلى ربط الحلول السياسية - من خلال الدعوة إلى المفاوضات - مع الحلول التي تسعى إلى تحسين الوضع الإنساني في الإقليم. ثانياً: تجاوز الخلافات والتنافس القطري لتسوية أزمة دارفور ودعم دور دولة قطر تحت رئاسة اللجنة الوزارية العربية الإفريقية. إذ إن نجاح الوساطة القطرية قد يعد مكسباً للدور العربي - الإفريقي في تسوية الصراعات، كما أنه يعتبر فرصة

الوساطة التي تقوم بها قطر في دارفور للوصول للسلام المنشود" (بكر وعصام عبد الشافي، ٢٠١٠).

أثار قرار توقيف البشير، أيضاً، قلق الاتحاد الإفريقي وذلك لأن القرار قد يعقد جهود السلام التي يتبناها الاتحاد ولخص مسئول إفريقي موقف الاتحاد قائلاً: "...نحن ندعم مقاومة الإفلات من العقاب (impunity)، لكننا نقول إن السلام والعدالة يجب ألا يتصادما، وأن الحاجة إلى العدالة يجب ألا تتجاوز الحاجة إلى السلام" (نيوز ووتش، مارس ٢٠٠٩).

حاولت الدول العربية والإفريقية بمبادرة من الحكومة السودانية الاستفادة من المادة ١٦ من القانون الأساسي والذي تخول مجلس الأمن تجميد قرار المحكمة الجنائية لمدة عام قابلة للزيادة. وفي فبراير ٢٠٠٩م تشكل وفد عربي - إفريقي وذهب لنيويورك لتفعيل هذا المادة ورغم تعاطف الصين وروسيا مع السودان إلا أن قرار التجميد واجه ممانعة من بريطانيا، والولايات المتحدة، وفرنسا (أبو الفضل، ٢٠٠٩).

ما زال قرار التوقيف عالقاً يستخدم من قبل المجتمع الدولي لابتزاز حكومة البشير، إلا أن الموقف الموحد للدول العربية والإفريقية حال دون تنفيذه. بينما ما يزال الصراع في دارفور يراوح مكانه وما تزال الحركات الأقوى عسكرياً نشطة ميدانياً. ختاماً يظل السؤال قائماً: هل مازالت هنالك فرصة لدور عربي -

(٦٠) عدم وضوح الرؤية يتضح في اختزال بعض القادة العرب مثل تصريح الرئيس الراحل القذافي لبي بي سي في أكتوبر ٢٠٠٧م ووصفه للنزاع بأنه "مشاجرة حول ناقة":

<http://news.bbc.co.uk/2/hi/afrika/705867/stmi>

وكذلك في تصريح الرئيس المصري السابق حسني مبارك في أبريل 2006 لقناة العربية الفضائية بحديث صحفي جاء فيه متحدثاً باللهجة المصرية " إنتي عارفة دارفور قد إيه دي قد فرنسا ضخمة جدا صحراء كبيرة. في دارفور من قديم الأزل قبيلتان كبيرتان قبيلة ينزل عندها مطر والثانية عنده جفاف واللي عندها جفاف تروح اللي عندها مطر ويتعاركوا ويعملوا مصالحة كل سنه والسنة اللي بعديها المطر هنا والجفاف هناك دي بتحصل على مدى سنوات ولكن المرة دي الموضوع كبير".

الإيجابية غير المقصودة لقرار المحكمة الجنائية الدولية والخاص بتوقيف الرئيس البشير. ولقد طُرح هذا الاقتراح بعد إنشاء لجنة مستقلة مكونة من بعض القادة الأفارقة تم تفويضها من قبل الاتحاد الإفريقي لدراسة الوضع في دارفور، وتقديم مقترحات إلى المجلس تمثلت في إنشاء "لجنة للحقيقة والمصالحة"، ومحكمة هجين لمحكمة المسؤولين عن الجرائم في دارفور".

المراجع

أولاً: المراجع العربية

(أ) الأبحاث والكتب

أبو الفضل، محمد. "المحكمة الجنائية والخيارات السودانية". *السياسة الدولية*. عدد (١٧٦). (٢٠٠٩)، ص ٢٣٦-٢٤٠.

أحطية، محمد هيبه علي. "دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في حل النزاعات وتسويتها في إفريقية". *مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية*. مجلد (٢٧)، عدد (٣)، (٢٠١١).

احمد، محمد جميل. "قطر: دور على الهامش". *مجلة*

ألف الإلكترونية، (٢٠١٠):

<http://www.elaph.com/Web/opinion/2010/7/579412.htm>

أيوب، مني طه. *مؤتمر الصلح بين الفور والعرب كنموذج لحل الصراعات العرقية في السودان*. رسالة ماجستير مقدمة إلى معهد الدراسات

للجامعة العربية والاتحاد الإفريقي بأن يكونا من بين الأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي لتسوية الأزمات الإنسانية والسياسية. ثالثاً: تفعيل الدور التكاملي مع الدول الإفريقية والاتحاد الإفريقي وذلك من خلال قيام الدول العربية والجامعة العربية بالوفاء بالتزاماتها المالية التي تعهدت بها لدعم بعثة الاتحاد الإفريقي في إقليم دارفور والمساهمة في تنمية الإقليم. رابعاً: دعم منظمات المجتمع المدني العربية والإفريقية وتشجيعها في مجال العمل الإنساني بدلاً عن المنظمات الغربية التي تسيطر على العمل الإنساني في دارفور وتقوم بنقل معلومات عن الوضع في إقليم دارفور ليس لها مصداقية لدى الرأي العام العربي والإفريقي. خامساً: إيجاد آلية للضغط وتوقيع العقوبات على الحركات المسلحة التي رفضت التوقيع على وثيقة منبر الدوحة.

وأخيراً تفعيل ودعم المحكمة الهجين^(٦١) التي بادر المجلس التنفيذي للاتحاد الإفريقي باقتراحها كآلية عدالة جنائية إفريقية بدلاً عن إحالة القضايا الإفريقية إلى محكمة العدل الدولية، وتعتبر هذه الخطوة من الآثار

(٦١) المحكمة الهجين أو المختلطة المقترحة من قبل الاتحاد الإفريقي ستتألف من دائرة جنائية مختلطة ينبغي أن تتكون من سودانيين مؤهلين تأهيلاً عالياً ومناسباً وآخرين غير سودانيين يتولى الاتحاد الإفريقي ترشيحهم كما يقوم بتشكيل الفرق وتقديم الدعم للتحقيقات والمدعين العامين. (تقرير الفريق الرفيع المستوى للاتحاد الإفريقي، مجلس الأمن والسلم، الاجتماع ٢٠٧، ٢٩ أكتوبر ٢٠٠٩، مرجع سابق: ص ١١٧).

- الإفريقية والأسبوية، جامعة الخرطوم، (١٩٩٢).
- إزيرق، خالد البلولة. "دارفور قطار الأزمة يصل محطة العرب: الدوحة علي الخط". موقع النيلين (٢٠٠٨).
- <http://www.alnilin.com/news-action-show-id-3848.htm>
- باه، سارجوه. "الاتحاد الإفريقي في دارفور: فهم الاستجابة العربية والإفريقية في الأزمة." في مؤتمر "الفجوة بين الروايات والممارسات: استجابة العالم العربي"، مدريد، نظم المؤتمر مؤسسة فرايد والمعهد العربي لحقوق الإنسان بالاشتراك مع مركز السلام النرويجي، (٢٠١٠).
- بيبرس، سامية. "الدور القطري في تسوية الأزمات الإقليمية." شؤون عربية، عدد (١٤٩)، (٢٠١٢)، ص ١٧٤-١٩٧.
- بكر، نهى وعصام عبد الشافي. "المواقف العربية الرسمية تجاه الاتهام إلى البشير" في مؤتمر "الفجوة بين الروايات والممارسات: استجابة العالم العربي"، مدريد، نظم المؤتمر مؤسسة فرايد والمعهد العربي لحقوق الإنسان بالاشتراك مع مركز السلام النرويجي، (٢٠١٠).
- بغة، محمد الصديق. "جامعة الدول العربية ونظام الأمن الجماعي العربي"، شؤون عربية، عدد (١٤٢)، (٢٠١٠)، ص ٢٢٠-٢٢٠.
- بيرامبو، إيزابيل. "الفجوة بين الكلام والممارسات" تقرير مؤتمر "الفجوة بين الروايات والممارسات: استجابة العالم العربي"، مدريد، نظم المؤتمر مؤسسة فرايد والمعهد العربي لحقوق الإنسان بالاشتراك مع مركز السلام النرويجي، (٢٠١٠).
- حسب الله، علي منصور. "دارفور الأزمة والحلول"، (٢٠١٠).
- <http://montada.arahman.net/t26288.html>
- حسن، علي عمار. "التحليل السياسي: إستراتيجيات المواجهة الحذرة" في السياسات المحلية والدولية"، السياسة الدولية، عدد (١٨٢)، (٢٠١٠)، ص ٥٠-٦١.
- حقار، علي. البعد السياسي للصراع في دارفور، الخرطوم، شركة مطابع السودان للعملة الصعبة، (٢٠٠٣).
- دهبي، عبد الحق. "وسائل تسوية المنازعات في إطار جامعة الدول العربية"، الحوار المتمدن، عدد (١٤٣٥)، (يونيو ٢٠٠٦).
- عاشور، محمد. "دور الوساطة في تسوية المنازعات الحدود الإفريقية". آفاق إفريقية. مجلد (١١)، عدد (٣٨)، (٢٠١٣)، ص ٢٥-٤٤.
- عاشور، محمد. المحكمة الجنائية الدولية والسودان: جدل حول السياسية والقانون، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، (٢٠١٠).

المهدي، الصادق. ميزان المصير الوطني في السودان، بحث غير منشور، د.ت.

محمد، آدم الزين. "نحو تجاوز حالة الاحتراب في دارفور: المدخل التنموي" في كتاب التنمية مفتاح السلام في دارفور، تحرير محمد، آدم الزين وآخرون. الخرطوم: مركز دراسات السلام والتنمية، جامعة جوبا ومؤسسة فريدرش إيبرت، (٢٠٠٣).

محمد، سليمان محمد. السودان حروب الموارد والهوية. لندن: دار كمبردج للنشر، (٢٠٠٠).

مصطفى محمد صالح، التجاني: الصراع القبلي في دارفور: أسبابه وتداعياته، الخرطوم: شركة مطابع السودان للعملة، د.ت.

موسى، عبده مختار. "التهميش والاستقرار السياسي في السودان: حالة دارفور"، السياسة الدولية، عدد (١٨٢)، (٢٠١٠)، ص ٨-١٩.

موسى، إسماعيل عبد الله. "مليشيات الجنجويد". الخرطوم: (٢٠١٠).

<http://www.slm-sudan.com/details.php?rsnType=1&id=44>.

ممداني، محمود. دارفور منقادون وناجون: السياسة والحرب علي الإرهاب، ترجمة عمر سعيد الايوبي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، (٢٠١٠)

هيجليت، جاكوب. "دارفور والرأي العام العربي: إستراتيجيات الارتباط" في مؤتمر الفجوة بين

عبد الكريم، عبد الجبار آدم. التوزيع السكاني في دارفور والسودان عامة، الخرطوم، مطابع السودان للعملة، (٢٠٠٦).

عرفة، محمد جمال، "المياه، والحدود، وأمن البحر الأحمر السودان والجنازية: تحديات ثلاثة للأمن المصري"، مدونات الكترونية، (٢٠٠٩).
http://rashedghazaly.blogspot.com/2009/03/blog-post_8858.html

علي، حيدر إبراهيم. "مجلس التعاون الخليجي وأزمة دارفور" في التقرير السنوي لدول الخليج في عام ٢٠٠٧-٢٠٠٨، مركز الخليج للأبحاث، (٢٠٠٩).

الغزو، علي عبد الله وزينب أبوبكر. "أزمة دارفور بين الإقليمية والعالمية"، دراسات تربوية، اجتماعية، مجلد (١٥)، عدد (١١)، (٢٠٠٩).
ص ١٠١-١٤١

فلنت، جولي. الخطابة والواقع: فشل حل الصراع في دارفور، ورقة التقييم الأساسي للأمن البشري رقم ١٩، جنيف: المعهد العالي للدراسات الدولية والتنمية، (٢٠١٠).

فلنت، جولي. ما بعد الجنجويد: فهم مليشيات دارفور، جنيف، المعهد العالي للدراسات الدولية والتنمية، (٢٠٠٩).

غالي بطرس بطرس. جامعة الدول العربية وتسوية المنازعات المحلية. القاهرة: دار الطباعة الحديثة، (١٩٩٧).

ماجستير مقدمة لشعبة العلوم السياسية، جامعة الخرطوم، كلية الدراسات العليا، ١٩٨٨.
رسالان، هاني. "مقابلة مع موقع الحدق مع خبير مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية":
<http://www.alhadag.com/interviews1.php?id=390>
ثانياً: التقارير والوثائق

التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٣-٢٠٠٤: الأزمة السودانية حصاد المفاوضات الصعبة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية:
<http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/RARB55.H>
TM
تقرير الفريق الرفيع المستوى للاتحاد الإفريقي، "دارفور المساعي من أجل السلام والعدالة والمصالحة"،
مجلس الأمن والسلم، الاجتماع ٢٠٧، ٢٩ أكتوبر ٢٠٠٩، أبوجا، نيجيريا:

www.africa-union.org/root/au/organs/207%20AUPD%20Report%20on%20Darfur%20_Arabic_.pdf
وثيقة اتفاقية أبوجا:

<http://arabic.cnn.com/darfur/interactives/pdf/abuja.pdf>
وثيقة اتفاقية الدوحة لسلام دارفور:
<http://unamid.unmissions.org/Portals/UNAMID/DDP%20Arabic.pdf>

ثالثاً: الصحف والمواقع الإلكترونية

والتقنوات الإخبارية

صحيفة أخبار اليوم الاثنين ٢١ يناير ٢٠١٣:
<http://www.akhbarelyoumsd.net>
صحيفة الحياة السعودية: ٢٧/١٠/٢٠١١:
<http://international.daralhayat.com/internationalarticle/322819>
صحيفة الحياة، ٢٦ مارس ٢٠١٣:
<http://alhayat.com/Details/496772>

الروايات والممارسات: استجابة العالم العربي، مدريد، نظم المؤتمر مؤسسة فرايد والمعهد العربي لحقوق الإنسان بالاشتراك مع مركز السلام النرويجي، (٢٠١٠).

شافعي، بدر. تسوية الصراعات في إفريقيا: نموذج الإيكواس، القاهرة: دار النشر للجامعات، (٢٠٠٩).

ويبر، أنيت. "تجسير الفجوة بين الروايات والممارسات: دور جامعة الدول العربية في دارفور". مؤتمر الفجوة بين الروايات والممارسات: استجابة العالم العربي، مدريد، نظم المؤتمر مؤسسة فرايد والمعهد العربي لحقوق الإنسان بالاشتراك مع مركز السلام النرويجي (٢٠١٠).

ويسشيلر، جونا. "استجابة الأمم المتحدة لازمة دارفور". مؤتمر الفجوة بين الروايات والممارسات: استجابة العالم العربي، مدريد، نظم المؤتمر مؤسسة فرايد والمعهد العربي لحقوق الإنسان بالاشتراك مع مركز السلام النرويجي، (٢٠١٠)

التاي، أحمد يوسف. "عقبات أساسية أمام وثيقة دارفور"، صحيفة ألابناهه (٢٠١١)
٢٠١١/٧/١٧:

<http://www.alintibaha.net/Arabic/news.php?action=view&id=72732>

رباح، نازك الطيب. دور الحكومة المركزية والإدارة الأهلية في فض الصراع في دارفور. رسالة

<http://news.bbc.co.uk/2/hi/african/7923797-stm>

قناة الجزيرة الإخبارية: ٢٥/٦/٢٠١١

<http://www.aljazeera.net/Portal/Templates/Postings/PocketPcDetailedPage.aspx?>

قناة الجزيرة الإخبارية: ١/٦/٢٠١١

<http://www.aljazeera.net/Portal/Templates/Postings/PocketPcDetailedPage.aspx?>

ثانياً: المراجع الإنجليزية

Adyin, Aysegul and Patrick Regan "Network of the Third Party intervener and Civil war duration", *European Journal of International Relations*, sage publication online on 10 June (2011), pages 1-25, DOI: 10.1177/1354066111403515

Babuna, Maynak, "The ICC's role in Sudan: Peace versus Justice" *IDSIA issue brief*, 2010.

Bellamy, Alex J. "Responsibility to Protect or Trojan Horse? The Crisis in Darfur and Humanitarian Intervention after Iraq", *Ethics & International Affairs*, Volume (19), issue (2), (2006), pages 31-53

Bercovitch, Jacob and Allison Houston, "Why Do They Do it Like This? An Analysis of the Factors Influencing Mediation Behavior in International Conflicts", *The Journal of Conflict Resolution*. 44 (1), (2000), pages 170-202

Enough Team project, "What the Warrant means: Justice, Peace and the Key Actors in Sudan" Enough project, 2009, www.enoughproject.org/

El Batahani, Atta, "Ideological Expansionist Movements versus Historical Indigenous Rights in Darfur Region of Sudan: From Actual Homicide to Potential Genocide" in Ray, Carina & Hassan, Salah M (eds.), *Darfur and Crisi of Governance in Sudan: Critical Reader*, Ternton NJ, African World Press, inc, (2008)

Hansen et. al, "IO Mediation of Interstate Conflicts : Moving Beyond the Global versus Regional Dichotomy", *Journal of Conflict resolution*, vol. (52), no.(2), (2008), pages 295- 325, <http://jcr.sagepub.com/content/52/2/295>

Downloaded from jcr.sagepub.com at King Saud University on August 3, 2012

Harir, Sharif, " "Arab Belt" vs "African Belt": Ethno-Political Conflict in Darfur and the Regional Political Factors", in: Sharif Harir and Terji Tvedt, eds. *Short- cut of Decay: The Case of*

صحيفة الصحافة الإلكترونية، ١٩ يناير ٢٠١٢ :

<http://www.alsahafasd.net/details.php?articleid=40145#40145>

صحيفة المدينة نقلا عن واس الاثنين ١٥/٢/٢٠١٠ :

<http://www.al-madina.com/node/224463>

صحيفة السيادة الإلكترونية ٢٦/٩/٢٠١٠ :

<http://www.alsiyada.org/index.php>

نيوز ووتش، مارس ٢٠٠٩ :

http://www.newswatchngr.com/index.php?option=com_content&task=view&id=697&itemid=41

الهيئة المصرية العامة للاستعلامات: ٢٨/٨/٢٠١٠ :

http://www.sis.gov.eg/ar/LastPage.aspx?Category_ID=278

موقع هيومن رايتس ووتش:

<http://www.hrw.org/ar/news/2004/08/06>

موقع جامعة الدول العربية، قرارات قمة الخرطوم

٢٠٠٦: ق/ ١٨ (٠٦ / ٠٣) - ٤٩/ - و (١٧٨)،

قرارات قمة دمشق ٢٠٠٨، ق/ ٢٠ (٠٨ / ٠٣)

٤١/ - و (٠٢٤٣)، وقرارات قمة الدوحة ٢٠٠٩ :

ق.ق ٤٦٥: د.ع (٢١) ٣٠/٣/٢٠٠٩.

مشكلة دارفور وتداعياتها المحلية والإقليمية، كتاب

صادر عن موقع مقاتل:

<http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/Darfur/index.htm>

شبكة الأعلام العربية ٢٠/٢/٢٠١٠:

http://www.moheet.com/show_files.aspx?fid=347630

إذاعة وادي النيل:

<http://wadi.sudanradio.info/arabic/modules/news/article.php?storyid=461>

القناة الإخبارية للبي بي سي:

<http://news.bbc.co.uk/2/hi/africa/705867/stm>

القناة الإخبارية البي بي سي (BBC Africa News):

Rolandsen O& Jacob H., "Egypt and Darfur Conflict", *Noref Policy Brief*, no. 9, Norwegian Peace building Centre, (2010)

Waal, Alex De, "Darfur and the failure of the responsibility to protect", *International Affairs*, vol. (83), no. (6), (2007), pages: 1039-1054

Touval, Saddia, *The Peace Brokers: Mediators in the Arab-Israeli Conflict 1948-1979*, Princeton NJ: Princeton University Press (1982)

Vidal Martin, "African Mistrust of Northern Justice", *Fride Comment*, Dec. 2008, www.fride.org/

Young, Oran R., *The Intermediaries: Third Parties in International Crises*, Princeton NJ: Princeton University Press, (1967)

Sudan, Uppsala: Scandinavian Institute of African Studies, (1994)

Slim, Hugo, "Dithering over Darfur? A Preliminary Review of International Response", *International Affairs*, vol. (80), no. (5), (2004), pages: 811-833

Nathan, Laurie, "Making and unmaking of Darfur Peace Agreement" in Alex de Waal (ed.): *War In Darfur and Search for Peace, Global Equity Initiatives*, Harvard University, (2007)

Park, Junhyuk, "Conflict Management and Mediation Theory: South Africa's Role in Burundi's Civil Conflict", *International Area Review*, vol. (13), no. (3), (2010), pages:181-201.

Downloaded from ias.sagepub.com at King Saud University on August 3, 2012, <http://ias.sagepub.com/content/13/3/181>

The african and Arab roles in the process of Conflict resolution in Darfur (2003-2013)

Nagwa Mohamed Ali ELBashir

*Assistant Professor,
Dept. of Political Science, College of Law and Political Science,
King Saud University*

(Received 22/05/1434 H.; accepted for publication 26/11/1434 H.)

Abstract. This study examines the regional role of both African and Arab States in resolving the ongoing armed conflict in Darfur between the Sudanese government and tribal militia in the region which took place since 2003. The significance of analyzing the role of such regional actors stems from the fact that the internal Darfur conflict has been internationalized and that some Sudanese political leaders are accused of Genocide and war crimes. Applying the descriptive and comparative methods, the study concludes that despite the competition and disparity in the role of the Africans and the Arabs as regional Actors and the keenness of both to maintain the security of the Sudanese regime at the expense of humanitarian crisis in Darfur, there is potentiality for active Afro-Arab role in contributing to the process of peace agreements in Darfur based on institutions. Such a role would enable both the Arab League (AL), and the African Union (AU) to act equally as United Nation (UN) and become one of the essential Actor in resolving Humanitarian and political crises in the Arab world as well as the African continent